فهرست شد
رحلی



اداره مخطوطات

نام کتاب حاشیه بر شرح تلخیص المفتاح

مولف متن خطیب قزوینی محشی حسن چلبی

شارح مسعود بن عمر تفتازانی مترجم

تاریخ تحریر ۱۲۴۷ ق نوع خط نستعلیق تعداد سطر ۲۱

نام کاتب

موضوع معانی و بیان زبان عربی عدد اوراق ~~۲۸۴~~ ۲۷۰

طول ۲۷ عرض ۲۳٫۳ شماره عمومی ۳۲۹۰۷

وقفی / خریداری مقام معظم رهبری تاریخ وقف بهمن ۸۶ هجری

ملاحظات

والا على تعظيم باشتماله على اتصاف المسند اليه بالفضائل فعند قيام القرينة يفهم التعظيم المدلول عليه بانتساب الخبر الى
المسند اليه المفهوم من القرينة ليحصل عند الذكر اظهار التعظيم تحقيقا او تقديرا آه اشار اليه ما ذكره ابن الحاجب ان التقدم
اللفظي قسمان تحقيقي نحو ضرب زيد غلامه وتقديري نحو ضرب غلامه زيد فان زيدا وان كان متأخرا لفظا لكنه متقدم تقديرا
لان مرتبة الفاعل قبل مرتبة المفعول والتقدم المعنوي قسمان احدهما ان يكون قبل الضمير لفظا يتضمن المرجع بان يكون جزء
مدلول اللفظ نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى لان الفعل يتضمن المصدر وهو جزءه والثاني ان يكون المرجع مفهوما من
سياق الكلام قبل الضمير نحو قوله تعالى ولابويه لكل واحد فان الكلام مسبوق ببيان الميراث فيلزم ان يكون هناك مورث فرجع
الضمير اليه وهو الذي اراده سع بقوله او قرينة حال والتقدم الحكمي ان يكون الضمير باعتبار ان وضعه على ان يعود الى متقدم
فهذا المرجع متقدم حكما لوضع الضمير وذلك في المضمر المبهم المفسر بما بعده نحو ربه رجلا ومنه ضمير الشأن والقصة وانما ارتكب مخالفة
الوضع في هذا الضمير تفخيما لشأن المرجع وتمكنا له في النفس لكونه مبهما اولا ثم يتشوق نفس السامع الى العثور عليه ثم يذكر
المرجع قال ابن الحاجب ومعنى التقدم حكما انك اذا قصدت الابهام للتفخيم فتعقلت المرجع في ذهنك ولم تصرح به ليحصل التفخيم
بتقديم الابهام ثم ذكرت المرجع فهذا المتعقل في حكم التقدم والاولى ان يجعل التقدم الحكمي اعم من ذلك حتى يتناول ما في ضربني و
ضربت زيدا على مذهب البصريين بان يقال التقدم الحكمي ان يكون هناك شيء يقتضي تقدم المرجع تعقلا فيجعله في حكم المتقدم
وفي صورة التنازع اما في ضمير الفاعل في الاول فبعد ملاحظة تخصيص الثاني بالاعمال في المعمول المذكور فاقتضى ذلك تعقل المذكور
سابقا على الاضمار لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين قال الرضي سع لم يريدوا بقولهم المعرفة ما وضع لشيء بعينه ان الواضع
قصد في وضعه واحدا معينا الا لم يدخل في حد المعرفة غير الاعلام اذ المضمر واسم الاشارة والموصول والمعرف باللام والمضاف الى
احدها يصلح لكل معين قصده المستعمل بل ارادوا ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع
كما في الاعلام او لا كما في غيرها فلو قالوا ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح والمحققون على ان معناه هو المعين [illegible] منه
والمضمر واخواته وضعت لكل معين وضعا عاما باعتبار ان ملحوظ الواضع في وضعه للمعينات امر عام لكونه متكلما او
مخاطبا او غائبا او مشارا اليه مثلا وقد حقق ذلك في موضعه   وقد يترك الخطاب مع معين قال في قول السكاكي وحق

32

بسم الله الرحمن الرحيم

الهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان الاقرب الى الفهم ان المراد بالالهام في هذا المقام معناه اللغوي وهو الاعلام مطلقا لا اصطلاحيا
ارادة معناه العرفي اعني القاء معنى في قلب الغير بلا استفاضة فكر فيه اي تكلف وبحقائق المعاني مسائل الفن الاول بحمل الحقيقة
على المعنى اللغوي الذي نذكره واما حملها على ما به الشيء هو هو بناء على ما تقرر من ان حقيقة كل علم مسائله وعد الموضوع وساير المبادي جزءا منه
مسامحة فجمع الحقائق لا يساعده لان حقيقة العلم جميع مسائله لا جمع منها والبناء على جواز تبديل علم الكتاب بحسب الازمان وتعدد حقيقته
بالنظر اليه فان بعضا من المسائل او انما يستنبط بعد فالظاهر ان العالم بجميع ما سواه عالم بالمعاني على ان المعاني عبارة عن المسائل و
اذا استنبط فالعالم به وبما سواه هو العالم بالمعاني او على تعدد حقيقته باعتبار المحال تعسف ظاهر وبدقائق البيان مسائل الفن الثاني من
دق الشيء صار دقيقا اي غامضا واصله الرقة ضد الغلظ وفي الكلام اشارة الى ان العلم هو المعاني والبيان لا علم المعاني وعلم
البيان الا ان يحمل على حذف ما هو المضاف في الاصل كما في رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه تخصيص الدقائق بالبيان ما سيأتي
في مفتتح الفن الاول من ان في البيان زيادة اعتبار ليست في المعاني وانه منه بمنزلة المركب من المفرد فكان احق باسم الدقة منه ان قلت
فلم لم يذكر [illegible] على ما ذكره الفن الآخر اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتداد به لكونه خارجا عن افادة البلاغة على انه
الا بعضهم يسمي البيان والبديع علم البيان فيجوز ان يكون دقائق البيان اشارة اليهما معا واختيار الدقائق بالنسبة الى البديع اما لجنب التغليب
او لان وجوه تحسين الكلام المذكورة فيه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فكان فيه الخفاء زيادة اعتبار ليست في المعاني

حقيقه

ويحتمل ان يراد بحقايق المعاني الامور الثابتة او المثبتة التي هي الصور الذهنية مطلقا من حيث انها حقيقة و بالبيان ما به يظهر تلك
الصور [illegible] المطلوب بمعاني الضمير فان البيان في الاصل مصدر بان الشيء اي ظهر ولهذا اورده مع ان اضافة الدقائق اليه بيانية ثم جعل
ما به يتبين كاللفظ لما يتلفظ فمعنى ليكون الهام حقايق المعاني اشارة الى استفاضة من الركاكة والهام دقايق البيان الى الفاضة الالفاظ
فيناسب مقطع التاليف اشد المناسبة ثم وجه التخصيص ح الاشعار بان جعل الدقة صفة للالفاظ المختلفة لوضوح الدلالة وجعلها
حيث دلالتها على معانيها اظهر من جعلها صفة للصور الذهنية من حيث هي وان جاز هو ايضا وذلك واضح وخصصنا ببدايع الابداع
وروايع الاحسان الاصل في لفظ التخصيص الخصوص وما يتفرع منه كاسم الفاعل والمفعول ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه
اعني ماله الخاصة فيقال خص المال بزيد اي المال له دون غيره لكن الشايع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني الخاصة وهو المراد
ههنا كما في قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهذا اما بناء على التضمين معنى التمييز والافراد او على جعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف
البدايع جمع بديعة بمعنى غريبة والايادي جمع الايدي كما جمع اليد وهي الجارحة المخصوصة يستعمل في النعمة مجازا مرسلا من قبيل اطلاق اسم ما هو
بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية على المعلول [illegible] قيل مشتركة بينهما وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة يجمع على الايدي وبمعنى النعمة على الايادي
يرد عليه ان اصل يد يدي وما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل ثم ان الشايع استعمال الايادي في النعم والايدي في الاعضاء [illegible] قطع
ابو عمرو العلاء وقال الاخفش قد يعكس وفي شرح الشريف للمفتاح ان الايادي حقيقة عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا
والروايع اما جمع رائعة من الروع بمعنى الاعجاب يقال راعني الشيء اي اعجبني او من الريع وهو النماء والزيادة فكانه مبني على تاويل كل احسان
بالعطية الحاسنة [illegible] الاضافة بيانية واما جمع رائع اجري مجرى الاسماء على انه قد ذكر [illegible] فاعلا صفة اذا كان في غير ذوي العقول
يجمع على فواعل والاضافة بيانية [illegible] بمعنى من كما في جرد قطيفة وخاتم فضة وايراد الاحسان رعاية للسجع [illegible] المصدر على القليل والكثير
اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال الاتقان الاحكام والحكمة علم الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر والعمل على وفق
الصواب والباء للسببية والنظام في الاصل ما ينتظم به اللؤلؤ والمراد ههنا ما ينتظم به امور العالم والوفق [illegible]
وفق [illegible] لا فصل فيه والحال هو الامر [illegible] او الحاضر من الزمان واللام فيه يغني عن الاضافة او
عوض عن المضاف اليه على اختلاف الرايين ثم هذه الجملة اعني اتقن بحكمته اما استئناف جوابا عن سؤال نشأ من الكلام

السابق كانه قيل لم [illegible] حقايق المعاني وتوجيه الجواب انه اتقن نظام العالم بحكمته وذلك الاتقان يقتضي الهام حقايق المعاني ودقايق البيان
كما لا يخفى او بدل من الهم بدل الاشتمال على ما جوزه بعض النحاة ولا يلزم كون الجملة الاولى في حكم السقوط لما سياتي ان [illegible] فترك
العطف على الاول [illegible] لكونها كالمتصلة بما قبلها ففصلت فصل الجواب عن السوال وعلى الثاني لكمال الاتصال بينهما فكانه
لا احتياج الى العاطف لاقتضائه التغاير المفتقر الى الربط لكن يخدش هذا الوجه ما سيذكره في احوال متعلقات الفعل من ان
الاصل عند اجتماع التوابع تقديم البدل على العطف [illegible] الا بالحرف هذا او يجوز ان يجعل الجملة المذكورة صفة بعد صفة وترك العطف لئلا
يشعر بالتبعية المخلة بالمقصود اعني كون كل من الامرين محمودا عليه بالاستقلال واورد برافته فرق الانام في طرق الانعام والافضال
الايراد الادخال يقال اورده فورد اي ادخله فدخل وفي القاموس الورود الاشراف على الماء سواء دخله او لم يدخله والرافة الرحمة
كذا في المجمل وفي الصحاح الرافة اشد الرحمة واجتماع الرؤف مع الرحيم في مواضع كثيرة من القرآن المجيد مع اطراد تقديم الاول على الثاني يبعد
[illegible] نظم القرآن ما نقله الامام الرازي عن القفال من ان الرافة مبالغة في رحمة مخصوصة هي دفع المكروه وازالة الضرر وذكر الرحمة
ليكون اعم [illegible] والفرق جمع فرقة وهي الجماعة والانام اسم جمع [illegible] والافضال الاحسان واضافة الطرق الى الانعام من قبيل اضافة
المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء [illegible] تشبيها له بالفضاء المشتمل على الطرق والصلوة على نبيه محمد النبي فعيل بمعنى فاعل من النباء وهو
يقال نبأ وانبأ ونبأ اي اخبر وجمعه نبآء كعلماء كما في قوله خاتم النبآء انك مرسل [illegible] ويجمع ايضا على انبياء والهمزة [illegible] على
ينبع ذكره الجوهري وقيل انه مما نص عليه سيبويه واقتضاه القاعدة او بمعنى مفعول من النبوة وهي ما ارتفع من الارض كذا في الصحاح
ومنه [illegible] فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي وهو الطريق ثم قوله محمد عطف بيان لنبيه لا صفة له لتصريحهم بان العلم لا ينعت
ولا ينعت به وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملائكة في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة
لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا انما يصح بناء على تاويله بالموصوف باللام كالمستحق للعبادة والا فتجويز نعت اسم الاشارة بما
ليس معرفا باللام [illegible] مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضا بامتناع كل من الامرين في مفصله والمفصل في اوايل الكشاف
بان هذا الاسم لا يوصف واستدل بذلك على علميته ثم البدلية وان جوزها في قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا لكن الاظهر ان
المقصود الاصلي ههنا ايضاح الصفوة السابقة وتقرير النسبة تبع والبدلية يستدعي العكس [illegible] صفة المحمود لانه

والاتقدم على عطف البيان كما هو القانون والنبع بالعين المهملة الخروج يقال نبع الماء نبعا بالحركات الثلث في عين المضارع نبوعا
اي خرج والينبوع عين الماء والتصغير الاصل وكذا الضوضوء والنبوبوع وجمعهم مستقي على وزن قنديل والكرم ايثار الغير بالخير
والسماحة الجود والنبوغ بالغين المعجمة الظهور والدوحة الشجرة العظيمة من اي شجر كان والجمع دوح واللسن بالتحريك الفصاحة
وقد لسن بالكسر فهو لسن كذا في الصحاح وفي شرح المقامات لابن الاثير اللسن الفصاحة في النثر ولا يخفى ذلك في الجزم الاضافة
الكرم ودوحة اللسن للامية اي اريد بالمضاف اليه آدم او ابراهيم او اسمعيل على نبينا وعليهم ان قصد المبالغة تلالا اي لمع والغرة في الاصل بياض
في جبهة الفرس فوق الدرهم استعير لكل واضح معروف والحق على انه صفة مشبهة كل كلام او اعتقاد طابق الواقع والصدق على ذلك
لكن اذا نسب الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار هو ان الواقع ارباب حقه ان ينسب اليه الى بالطبق وعلاه فاذا
عكس فقد بولغ في ثبوت ذلك الشيء بجعله اصلا في التحقيق فكان اولى باسم الحق الذي هو بمعنى الثابت وناسب ان يراد به الشرع والجملة اولى
الواجب الاتباع واما تخصيص الصدق بالاعتبار الثاني فلان المنظور في هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف بالمعنى الاصلي للصدق وهو الاخبار
عن الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة اشعار بان ظهور دين الاسلام انما هو من حضرة الرسول صلعم لكمال وضوحه انما هو بروايات الاصحاب
وآرائهم واجتهاداتهم ثم لا يخفى ما في الكلام من الاستعارة المكنية والتخييلية والترشيح حيث شبه دين الاسلام بمطية توصل راكبها الى المرام
واثبت له لازم المشبه به اعني الغرة والغرة ما يلائم معناها الحقيقي اعني التلالؤ والاشراق الاضاءة والدين وضع الهي سائق
لذوي العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات يضاف الى الله تعالى لصدوره عنه سبحانه والى النبي عليه السلام لظهوره منه والى الامة لتدينهم به
وانقيادهم له كما ذكره الشارح في شرح التلخيص الجامع والاضمحلال الزوال والانكشاف والدجى جمع دجية وهي الظلمة والباطل خلاف
الحق والمراد به الكفر المشبه بالليل واللمعان الاضاءة والنور كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها والضياء اقوى منه واتم ولذلك
اضيف الى الشمس في قوله تعالى وهو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بان الضياء ضوء ذاتي والنور ضوء عارضي وقد يقال
ينبغي ان يكون النور اقوى على الاطلاق لقوله تعالى الله نور السموات والارض الاية واجيب بان هذا مبني على التجوز في الاية الكريمة
وقد جلوا ما [illegible] ذلك واليقين العلم بزوال الشك ولهذا لا يوصف به الباري تعالى وفي تفسير القاضي ان اليقين اتقان العلم بنفي الشك والشبهة
عنه بالاستدلال وفيه بحث اذ يشكل قوله تعالى لترونها عين اليقين وما جاء المشاهدة اعلى مراتب اليقين ثم لا يخفى ما في [illegible] الفقر

٣٤

الغرة البيضاء للطائف المذكورة في الاول فتامل واستخرج وبعد من الظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه منويا حذف منه
وجعل الواو نائبة عنها للاختصار مع الربط الصوري والتزم الفاء بعده والعامل في الظرف اما المقدرة او الفاء على توهم
اما والعامل فيه ما يفهم من السياق مثل اقول او اعلم واحق بمعنى اليق والاستيجاب الاستحقاق والتحلي التزين والاتصاف والمراد
بالعلوم والمعارف التصديقات والتصورات او ادراك الكليات والجزئيات او ادراك المركبات والبسائط والتصدي التعرض
للشيء بالاقبال عليه والظاهر ان المراد بالتصدي للاحاطة ما يتبعه اعني تحصيلها والاتصاف بها لا مجرد الاقدام المقابل للاحجام
فان قلت كيف جاز عطف التصدي وهو خبر في المعنى عن المعطوف وحده اعني واستيجابها على التحلي وهو خبر عن المعطوف عليه اعني
احق الفضائل قلت بل كل من الخبرين المتعاطفين خبر عن كل من اللذين اخبر عنهما ولو سلم فوجه العطف ان مآل المعنى وان كان على التوزيع
الا ان القصد في الظاهر الى الالتباس الى ربط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع قال الشارح في شرح الكشاف هو نظير قولك زيد
وعمرو قام ابوه وذهب اخوه على ان الضمير في ابوه لزيد وفي اخوه لعمرو ولا بد في مثله من اعتبار التقديم والتاخير ورده الشريف بانه
اذا اعتبر تقدم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يبق للواو في خبر المعطوف وجه وجعله تاكيدا لصدق الخبر بالمخبر عنه قصور وعجز
وفيه بحث لان ذلك الاعتبار بالنسبة الى التوزيع الذي هو مآل المعنى لا ينافي القصد في الظاهر الى ربط المجموع بالمجموع ومراد الشارح
ليس الا الاعتبار المذكور بالنسبة اليه والصناعة في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل
بمزاولة العمل ام لا والاول هو المسمى بالصناعة في عرف العامة وقد يقال كل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له تسمى صناعة له والنكت
جمع النكتة وهي الدقيقة سميت بذلك لتاثيرها في النفوس من نكت في الارض اذا ضرب فاثر فيها بقضيب او نحوه او لحصولها بحالة
فكرية شبيهة بالنكت او مقارنة له غالبا ويقرب منها اللطيفة اذا كان تاثيرها في النفس بحيث يورث نوعا من الانبساط لاسيما
على البيان لا شيء بجنس [illegible] مثل [illegible] ومن اسمها عند الجمهور واصله سوى او سيو والواقع بعدها اذا كان مفردا اما مجرور
على انه مضاف اليه وما زائدة كما في قوله تعالى ايما الاجلين قضيت او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة اي لا مثل شيء علم البيان او مرفوع
خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة حذف صدر الجملة الواقعة
صلة او صفة صرح به الرضي على انه يقدح في اطراده لزوم اطلاق ما على ذات من يعقل وهم يأولونه على الوجهين ففتحه اعراب

لانه مضاف واما منصوب على تقدير اعنى او على انه تمييز ان كان نكرة لان ما يتقدير التنوين وهي كافة عن الاضافة والفتحة على مثلها
في لا رجل وقيل على الاستتار في الوجهين بعدم تجويز النصب اذا كان معرفة ووهم من الاندلسي في على التقدير خبر لا محذوف عند
غير الاخفش اي لا مثل علم البيان موجود في العلوم فان التحلي بحقائقه احق بالتقدم من التحلي بحقائق غيره وعنده ما خبر لا وبل منه قطع
عن الاضافة من غير عوض قيل ويكون خبر لا موقوفة وجوابه انه يقدر ما نكرة موصوفة واما الجواب باحتمال ان يكون قد رجع الى قول سيبويه في لا رجل
قائم من ان ارتفاع الخبر ما كان بتفعاله لا بلا النافية فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا مع ابقاء ارادة وتلته الا
المعنى كما في قوله تعالى تفتؤ تذكر اي لا تفتؤ لكن ذكر البلبلاني في شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا لا نظير له في كلام العرب وقد تخفف
الياء مع وجود لا وحذفها وقد يليه لا سواء مقام سيما والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل
اعتراضية ذكره الرضي وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عند تمام كلمات الاستثناء الكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم
والاطلس منها حقيقة صرح به الرضي وقد يحذف ما بعد لا سيما وينقل عن معناها الاصلي الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول
مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة الشجاعة
خصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع لا سيما وهو راكب والواو الثانية بعده للحال وقيل عاطفة على تقدير كانه قيل لا سيما هو لابس السلاح ثم هو
راكب وعدم مجي الواو قبلها كثير الدوران الى اكثر ثم المراد بعلم البيان المعاني والبيان والاضافة بيانية المطلع اسم فاعل من الاطلاع
ونظم القرآن على ما سيأتي تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات حسب ما يقتضيه العقل فانه كشاف يحتمل ان يكون
تفصيلا للصفة السابقة اعني الاطلاع على نكت نظم القرآن ويحتمل ان يكون تعليلا واعترض عليه بانه لا فرق بين التعليل والمعلل للصفة
الا في العبارة وكانه قال زيد العالم اكرم فلان لانه عارف ولا يخفى ركاكته واجيب بان المقصود الترجيح باعتبار الصفة والاستدلال
فالحاصل ان علم البيان المطلع احسن لانه موصوف بذلك وكل ما هو كذلك فهو احسن تلك الصفة رائق معجب وهو صفة لكن في
وكونه خبرا بعد خبر بعيد من جهة المعنى اولا يظهر كون قولنا فانه رائق علة لما قبله والتأويل في اللغة من الاول وهو الانصراف
فالتضعيف للتعدية ومن الايالة وهو الصرف فالتضعيف للتكثير والمراد هنا صرف اللفظ الى ما يؤول اما التفسير فهو مقلوب من
التسفير وهو الكشف وقال الراغب الاول لاظهار المعقول والثاني لابراز الاعيان للابصار وفي الاصطلاح قال الجزري في

في شرح الكشاف بيان معاني القرآن اما بالنقل عن النبي صلعم وآله وعن الصحابة وهو التفسير واما بحسب القواعد العربية وهو التأويل فيه
بحث لا انه تعيين احد المحتملات بالادلة العقلية على خارج عن القسمين لا بالنقل ولا بحسب قواعد العربية كما قال صاحب الكشاف في قوله ان الله
على كل شيء قدير ان المراد على كل شيء مستقيم ممكن فلا يدخل تحته المحالات وقال الكرماني التأويل ما يتعلق بالدلالات والتفسير بالرواية
وفيه بحث لانه يلزم ان التفسير قد يكون اثر الآثار والرواية غالبا بالاحاد والتأويل بالعرف الى محكم الكتاب والسنة المتواترة وهو حلاف
الاجماع ويمكن ان يجاب بانه لما كانت الرواية من حيث هي طريق بيان المعلوم الى الشاهد سميت تفسيرا لانها طريق كشف المعلوم وسببه
وان لم يحصل العلم للمروي له واما الصرف عن الظاهر فليس من حيث هو طريق العلم كذا في تفسير الفاتحة وحاصله ان التسمية بالتفسير والتأويل نادرة
الى طريق العلم لا الى نفس الحاصل وبذلك الاعتبار لا يكون التفسير ازيد من التأويل وقيل التفسير بيان ما يحتمله اللفظ احتمالا ظاهرا والتأويل
بيان ما يحتمله احتمالا باطنا واعترض عليه وعلى الذي قبله بان اللفظ الذي له معنى واحد وهو المراد والموضوع له ولا رواية فيه خارج عن القسمين
والجواب ان المنقسم اليهما هو بيان المعنى المحتاج الى البيان اذ بيان المبين تحصيل الحاصل وذلك منحصر في القسمين فائق عال تبيان
مصدر بني على الشذوذ لان القياس فتح التاء ولم يجي بالكسر الا تبيان وتلقاء وقد يفرق بينه وبين البيان بان التبيان يحتوي على كذا
الحجاج واعمال الفكر وقريب منه ما قيل التبيان بيان مع دليل وبرهان فكان منبع على ان زيادة البناء زيادة المعنى فهذا الحكم
اكثري لا كلي اذ هو فيما بين لفظين من جنس واحد فلا ينتقض بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والجبلية مع انه اخصر
اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن وحاسن ثم هو بمعنى الفاعل اي البين وكذا لطائره واما اختيار صيغ المصدر فاشارة الى
الكتب المصنوعة العربية او على تقدير مضاف اي ذو تبيان وكذا لطائره بل هي ما فيه على المصدرية مبالغة كما في رجل عدل بناء على ما ذهب اليه
ابن الحاجب من عدم اشتراط استعمال في النعت وترك العطف بين القرآن المجيد على التعديد والمراد بدلائل الاعجاز واسرار البلاغة
النكات الدقيقة الموجودة في نظم القرآن والمعالم جمع معلم وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق كذا في الصحاح وقيل هو الموضع
الذي ينصب فيه العلامة على ان وكونه ايضاحا لمعالم الايجاز تبيانه ان النكت الكثيرة التي يشتمل عليها النظم القليل كقوله تعالى ولكم
في القصاص حيوة وستاره والمراد بامارات الفصاحة الاطناب والمساواة وما يعمها وغيرها مما يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة
صاحبه فيكون من عطف العام على الخاص بعد تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله تعالى قال الجوهري التلخيص التبيين والشرح وفي النهاية

لطف القول اذا اقتصر فيه واختصر منه ما يحتاج اليه في التفسير واضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اى كتاب
الله المشكل وهذا اضاف اليه الغوامض مع اتحادهما في المودى وهو عدم الوضوح او لان هذه الاضافة تنبيه على المبالغة في الاشكال كأن كل
اشكاله من حيث الخيار وعيون العيون سابقوه في المختارية والمعضل من اعضل الامر اذا كان مغلقا لا يهتدى لوجهه او اعيا فلان
اعيا في امره يتعدى ولا يتعدى والموص النزول تحت الماء ليقوم عليهن واما عداه ههنا لعله لتضمنه معنى الاطلاع والفرايد جمع
فريدة وهي الدرة الكبيرة وفي تشبيه الاطلاع على ما في كتاب البعض الاسرار والدقائق باستخراج الدرر من قعر البحر استصعاب ولا يخ لفظ
التقريب من الاشارة الى ذلك قواعده كافية تاكيد لما سبق او استيناف والضوء الضياء وذكر الضوء بالضم يقال ضاءت النار ضوءا
او ضوءا واضاءت مثله واضاءته يتعدى ولا يتعدى والمصباح في الاصل السراج والمراد به ههنا القوة العاقلة والحركات الفكرية
لتشبيهها بالمصباح وقوله الى انوار التاويل متعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى التادي والايصال او بمقدر اى المصباح
الموصل او احتج بحذف الموصول مع بعض صلته كما قيل او موصلا وجعل طريق الوصول الى انوار التاويل مظلما محتاجا الى مصباح
مضيء يهتدى به اليها مناسب للاضافة الدقائق اليه فيما سبق لاشعار الدقة بالخفاء والموارد جمع مورد وهو موضع الورود الى الماء و
الالتهاب التوقد والاكباد جمع الكبد والكبد كالكذب والكذب وقد يقال كبد بالتخفيف كفخذ والى اسرار متعلق بالالتهاب
لتضمنه معنى الاشتياق واللباب جمع اللب وهو خالص كل شيء وصفوه اى كثروتع والاظهر ان المراد باسرار التنزيل ما يتناول خواصها
ومزاياها المعنوية والوضعية فقط وهي في الاصل البقايا من رسم الشيء وكثر استعماله في العلم بالنظر اليها عذب اى طاب العباب بالضم
معظم الماء وحباب البحر وشطه واساليب التنزيل انواعه كالمحكم والمفسر والنص والظاهر والخفي والمشكل والمجمل والمتشابه ونحوها
وبحار الاساليب كلجين الماء والصفار بالمد على القدر والحصر المستفاد من تقديم الظرف في الفقرتين اضافي بالقياس الى ساير العلوم
لا يدرك الواصف المطري ابيت ... اى الاقتصار من مدح الفضل على ... القدر والمطري اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة في
المدح والخصائص جمع خصيصة اى الفضيلة والسبق التقدم وما في ما وصف مصدرية وما زعم السهيلي من ان الفعل بعدها لا يكون
خاصا فتقول اعجبني ما تفعل ولا تقول اعجبني ما تخرج غلط يشهد به تتبع موارد الكتاب المجيد او موصولة بتقدير به ولا تقدير في الاول
لان ما المصدرية حرف عند غير الاخفش وابي بكر لا يجوز ان يعود اليها ضمير واما تجويز صاحب الكشاف مصدرية ما في فرحوا واتبع الذين

الذين ظلموا ما اترفوا فيه فليس على تقديره رجع الضمير المجرور اليها كما زعمه ابن هشام واعترض به عليه بل بني على انه عائد الى الظلم المفهوم
من ظلموا او في للمصاحبة مثل قوله تعالى فخرج على قومه في زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم والالف في وصفها
للاشباع والمعنى ان الواصف المبالغ لا يدرك فضائله لانها كثيرة فاذا ... كل وصف الى اخرى وان وصفه الى غير النهاية ثم
ما في هذه القرائن ايضا من اللطائف البيانية ثم انه قد دفع قيل هو معطوف على قوله فانه كشاف ثم للاستبعاد مضمون الجملة الثانية
وقوع هذا الفضل في ايدي هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو اتصافه بما ذكر من الفضل والشرف كما في قوله ثم انشأناه خلقا اخر
وفيه نظر لان المعطوف عليه تعليل لما سبق والمعطوف لا يصلح لذلك فالحق انه من عطف القصة على القصة والمعطوف عليه مجموع
الجمل المسوقة لمدح الفضل لا سيما ... وذكر الايدي تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم والاسراء جمع اسير على الشذوذ لان فعيلا بمعنى المفعول
بابه ان يكسر على فعلى كجرحى وقتلى وقد شذ قتلاء واسراء الصحيح في المفصل والاسراء جمع اسير كالعظماء جمع عظيم من الاسار
هو القد سمي الاخيذ بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقد يقال اسرت الرجل اسرا واسارا فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى
وافقه ... ابا سره اى بقده ثم استعمل ... المناسبة والتقليد اعتقاد جازم غير ثابت وطفق بفتح الفاء وكسرها من افعال
المقاربة تقول طفق يطفق طفقا كورق يورق ورقا وحكى الاخفش طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس كذا في شرح الرضي والتعاطي
التناول اعني الاخذ باليد فهو مناسب لقوله في ايدي جماعة وفيه تاكيد لما تقدم والتوثيق الاحكام والتشديد والتوفيق للسداد وهو
الاستقامة والصواب من القول والعمل ثم الجملة تفصيل لحديث اسراء التقليد ولهذا اتى بالفاء لانه موضع التفصيل بعد الاجمال كما قيل
في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال الاية يجرمون اى يبدرون وترك العطف لانه اما خبر بعد خبر لطفقوا او صفة لجماعة او تاكيد لما سبق
او استيناف كانه قيل كيف يتعاطونه من غير توثيق فاجاب به فان الاستيناف البياني لا يلزم ان يكون جوابا عن سؤال عن العلة كما يستفيض
في بحث الفصل والوصل وبهذا تبين ان لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون يجوز ان يكون استينافا
جوابا عن سؤال عن حال الشيطان بعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب الكشاف القول بعدم صحة الاستيناف البياني بناء على ان السائل
لو سال لم يحفظ من الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم غير سديد والتحرير تهذيب الكلام وقد يطلق على بيان المعنى بالكتابة
كما ان التقرير بيانه بالعبارة ومقاصد الفن اصوله وقواعده والقيل والقال اسمان بمعنى القول وفي الحديث نهى رسول الله صلعم

قيل وقال وهو في الفراء انهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على ماكانا عليه من البناء وفي الحديث نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا اي كثرة الكلام ومعنى دورانهم حول القيل والقال نقلهم الاقوال المختلفة من غير اهتداء الى تحقيق المرام والمعالم

والحال اصطلاح حال لاهل هذا الفن ستعرف معناهما والفرق بينهما والربقة على ما في شرح المفتاح للشريف وغيره حبل فيه عدة عرى

وفيه نظر لان المذكور في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة ان الربقة العروة الواحدة من العروة وفي الحديث خلع ربقة الاسلام من عنقه و

الجمع ربق ورباق وارباق وانما الحبل المذكور هو الربق على وزن الرفق ثم ربقة التقليد كلجين الماء استعارة مكنية وتخييلية بان شبه التقليد

تشخص به ربقة يشد بها البهيمة ليسرح كما يرى وتفسير الشرح لها بالاسارة والاطلاق ليس كما ينبغي بل الاولى تفسيره بالسوم في الصحاح

سامت الماشية تسوم سوما اي رعت واسمتها انا اي اخرجتها الى الرعي نعم قد يجي الشرح متعدبا لكن المذكور هنا اللازم كما

لا يخفى والرياض جمع روضة وهي موضع فيه البقل والعشب واصله رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ورياض التحقيق كلجين الماء والذكر

الشرح ترشيح اوتمكنيه وتخييليه والاحداق جمع حدقة وهي السواد الاعظم للعين فتبل في اسناد السوم الى الاحداق رمز الى انهم على تقدير

خروجهم عن قيد التقليد مقصورون على ظواهر الاشياء ولا يتجاوزون الى تعقل الحقائق فشابت المتعصب وهو المبالغة في الذم وتردد عليه

ان قوله لما يهدنا يستطيع ذلك التعقل وضمايرهم آبت عنه اولا يخفى ان مال الخروج عن ربقة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب

واحد بل في الاسناد المذكور رمز الى انهم على تقدير خروجهم واشتغالهم بالتدبر والتفكر يعلمون الحقائق علم اليقين كانهم يعاينونها بالعيان

ولا يبعد ان يكون هذا ادخل في الذم مما ذكره ذلك القائل فتامل والغشاوة بالحركات الثلث في الغين المعجمة الغطاء وبفتح العين المهملة

من الف ابالقصر وهو داء في العين يمنع الابصار بالليل ومنه الاعشى والدال اسم رواية ودراية والتعصب من العصبية بمعنى المحاماة

وغشاوة التعصب كربقة التقليد في الاضافة والبصاير جمع البصيرة وهي في القلب بمنزلة البصر في الراس شبهها بالمرايا او بالابصار حال

بينها وبين مدركاتها حايل فاثبت لها الغشاوة والانطباع الانتقاش الصير في الاصل ما يخفيه الرجل في نفسه ثم اطلق على محله

وهو القلب كل الصايم بيان لما نبه والبضاعة طايفة من مالك تبعثها للتجارة واللجاج التمادي في الخصومة وقد يجي بالكسر

لجاجة ولجاجا والعناد المكابرة في الصحاح عانده معاندة وعنادا اذا عارضه وجعل الشيء مغطة والصناعة الحرفة والاحراف

الميل والنهج الطريق الواضح والارشاد خلاف الغي فهيهات اي اذا كان حالهم ما ذكر بعد تبيينهم وهو اسم فعل مبني على الفتح والكسر

والكسر والضم كلها بتنوين وبلا تنوين يستعمل مكررا ومفردا جمعها قوله فهيهات هيهات العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق نواصل والقلب صاحب

الموصل من الشيخ من عدم استعمال الامر امنصوص بالنقل الموثوق لغويتهم ولا غرو فان الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو قالوا المفتوحة الاخر

مفردة تاؤها للتانيث كعرفة ولذلك يقلبها الواقف هاء فيقول هيهاه والفاء مقلوبة عن ياء لان اصلها هيهية من المضاعف كزلزلة

واما المكسورة فجمع للمفتوحة واصلها هيهيات فحذف اللام والوقف عليها بالتاء كمسلمات والرمز في الاصل الاشارة بالحاجب فلا يخفى

حسن وصفه بالدقة وان ان في الاصل مصدر بمعنى الطلب والقصد يقال شانت شانه اي قصدت قصده سمي به الامر الذي هو واحد

الامور تسمية للمفعول به بالمصدر لكونه مما يطلب كما ان تسميته بالامر لذلك فانه مما يومر به والتفطن التفهم واللمحة الابصار بنظر خفيف

من غير امعان والمراد بها ههنا النكتة اللطيفة وخفاء مكانها كناية عن خفاء نفسها لاستلزامه اياه ثم ابنار او على الواو في قوله او التفطن ليعد

عموم النفي كما ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا والى بعد ما قضيت متروع في سبب تصنيفه في الفن والنفقال في الحالات المتعلقة بالفن

الى الاحوال المتعلقة بنفسه وتصدير الجملة بان لكمال العناية بمضمونها والوطر الحاجة وقضاؤه استيفاؤه واجلت من الاجالة وهي

الادارة واستودعته وديعة اذا استحفظته اياها والقداح جمع القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه نصله وايتارها

على السهام مناسب لما سلف من فضايل العرب لاشعاره بان التمام بهذا الفن او محمول على التواضع شبه النظر بالسهام فاضاف اليه المشبه به

او شبهه بذي سهام فاثبت له وله الاجالة كناية وتخييلا وترشيحا والهمة اسم لعقد القلب اذا وصل الى حد الجزم والفتح لغة فيه

وهي في الاصل من هممت الشيء اهم هما اذا قصدته وفي الانقار متعلق بها والمدارج جمع المدرجة وهي المذهب والمسلك شبه الكمال

بالجبل الشامخ ولهذا اورد الارتقاء والوطر التي وزع الجد والشغف من شغفه الحب اي احرق قلبه اورده صاحب الديوان

في باب فعل يفعل بفتح العين فيهما فقيل هذا يدل على العبارة الشغف بسكون العين لان المصدر من هذا الباب الفعل بالسكون والعقول

بحكم الاستواء لكن المشهور فتح العين والمراد به ههنا شدة الحرص والترحل الانتقال وكذا الرحلة والارتحال وخوارزم في الاصل مملكة

موقوفة على جيحون فيها مدن كثيرة ككاث وخيوق ونحوهما والجرجانية منسوبة الى جرجان بلدة فيها يقال لها اركنج وهي التي قد اشتهرت

الان بخوارزم وفي خراسان بلد اسمه ايضا جرجان بناه يزيد بن المهلب بن ابي صفرة فاضافة الجرجانية الى خوارزم زيادة التوضيح ودفع

الاشتباه والمخيم موضع الاقامة بفتح خيم بالمكان اي اقام به والبوايق جمع بايقة وهي الداهية والحراسة الحفظ والطوارق

نوايب والمحط المنزل من الحط وهو الالقاء والرحال جمع الرحل وهي مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث ولا يخفى ما في الترحل والرحال من صنوه شبه الاستقاق

البوائق الحادثة في الليل من طرق فلان اذا جاء بليل خص الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل انما تحدث بالليل والتحرز منها فيه اصعب
ولهذا قيل الليل اخفى للويل والحدثان مصدر بمعنى الحادثة وليس تثنية الحدث بمعنى الليل والنهار كما يتوهم ولذا لم يقل طوارق الحدث
ثم قد يطلق عليهما فشمرت معطوف على مقدر اي نزلت بهما فشمرت يقال شمر ازاره اي رفع والجد الاجتهاد في الامور وفعل منه جد
في الامور يجد ويجد بكسر العين وضمها واجد مثله وساق الجد مكنية وتخييلية وشمرت ترشيح وقيل المراد بالجد نفسه على نمط رجل عدل والى اقتناء
متعلق بشمرت بتضمينه معنى الميل اي شمرت عن ساق الجد مائلا الى الاقتناء او بلغت [illegible] مشمرا عن ساق الجد الى اقتناء [illegible] بالجد جابر الضعف
بتضمين الميل والاقتناء الاكتساب والذخاير جمع ذخيرة وهي ما يدخر لوقت الحاجة واضافتها الى العلوم بيانية والافتلاذ الاقتطاع
والاناسي جمع انسان العين وهو المثال الذي يرى في سواده واصلها اناسين قلبت النون ياء على خلاف القياس صرفت
اي بذلت والشطر النصف وجمعه اشطر وقوله عليه السلام في الحائض تقعد شطر عمرها على تسمية البعض شطرا توسعا في الكلام [illegible]
وفي اراح اشارة الى ان الرجوع من الطرفين بقصد مقابلته لكونه كالبيان قيل اراد بالشيوخ ناصر الدين الترمذي وعلاء الدين البخاري
وبهاء الدين الحلواني والجور الجمع والقصب جمع القصبة المضمار الميدان وكانت عادة العرب في تسابق الخيل ان يركزوا قصبة في اخر
الميدان فمن اخذه بعد فرسه يعد سابقا وكان له الفضل والنقل واستعمل كناية عن الكمال في فنون الفضول والحذاق جمع حاذق وهو الماهر في
صنعته [illegible] نصب على الظرف والتاكيد معنى الكثرة والعامل فيه ما يليه واسم كان ضمير الشان والجملة خبره او على المصدر اي [illegible] تحصيلا كثيرا
او محاولة كثيرة [illegible] فاعله بمعنى الفعل كساورت من خلجة [illegible] خلجا اذا جذبه وانتزعه كان الاطلاع على حقائق [illegible] مع احتياجه الى الشرح
بحيث لا يقدر على امساك نفسه او باق على معناه [illegible] كان ما ذكر [illegible] من شدة [illegible] في الامور خالج
قلبي ارى ما رغبته منه [illegible] الوجهين ان الشرح فاعل يخالج وقلبي مفعوله وقد تقرر المخالجة بالتحرك والاضطراب في قلبي فاعل
يخالج وان الشرح ظرف بتقدير في او بالعكس اذا جوز حذف في من الظرف المجازي او يكون احدهما مفعول يخالج بطريق حذف في واتصال
الفعل توسعا والمنسوب صفة الكتاب او صفة تلخيص والامام الذي يقتدى به والجمع امام ايضا ذكره في القاموس [illegible] ان نعلم بهذا
ان ما ذكره الجوهري والقاضي ومن تبعهما في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما محمل لا ضرورة اليه وكثيرا ما يحمل على انه والاصل ائمة
على وزن افعلة والعمدة ما يعتمد عليه والقدوة بضم القاف وكسره من يقتدى به والتبحر في العلم وغيره التعمق فيه والتوسع

الفوس ان [illegible] ... و ان [illegible] التقدم

التوسع ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين قصبة الشام وقد يكسر الميم قال البكري سميت بدماشق بن نمرود بن كنعان فانه هو الذي
بناها وكان غلام ابراهيم الخليل صلوات الله عليه وكان حبشيا وهبه له نمرود بن كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماه به وقيل غير ذلك والله اعلم
والشآبيب جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر وغيره والغفران والمغفرة التغطية والستر وغفرانه تعالى ان يصون العبد من مس العذاب فكانه تعالى
غطاه وحفظه عنه والفراديس جمع الفردوس وهي الحديقة وقيل الفردوس في الاصل هو البستان الذي يجمع الكرم والنخل والمراد بها هنا اعلى
درجات الجنان والجنان جمع الجنة وهي البستان ومنه الجنات والعرب تسمي النخيل جنة قيل المراد باصول الدلائل على ان الاصل بمعنى ما يبتنى
عليه الشيء وبالقواعد المسائل والترادف ظاهر جدا وبا جامعا والعوائد جمع عائدة وهي المنفعة محتويا قال الجوهري حواه يحويه اي
جمعه واحتوى مثله وتعديته بعلى لتضمين معنى الاشتمال والانطواء مطاوع طوى يقال طواه يطويه طيا فانطوى وتعديته كتعدية الاحتواء [illegible] المنصوبات
بعد قوله مختصرا اما اوصاف مترادفة او احوال مترادفة او متداخلة والمخايل جمع مخيلة وهي ما يقع في الخيال يعني به الامارات والسحر
[illegible] وكل ما لطف ودق ماخذه فهو سحر والبيت [illegible] لكتابك [illegible] الدين يحكي حديقة مكللة الاطراف باللطف والبر
الروض جمع روضة [illegible] جمع [illegible] والعقد ما كسر القلادة والدرر جمع درة وهي اللؤلؤة [illegible] جمع [illegible] درر و
درات وكان يعوقني معطوف على كان لا يخالج والعوق المنع وذلك اشارة الى ان الشرح والتعطيل التفريغ والمشاهد جمع مشهد
بمعنى المحضر والمعاهد جمع معهد وهو الموضع الذي كنت تعهد به شيئا اي تعرف والمراد بها العلماء والمدارس والكتب والمصادر جمع المصدر
من الصدر بفتحتين وهو الرجوع قيل المراد بالمصادر الموارد المعقول والمنقول والمراسم الشيء كالاثار وعفت اندرست
والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع من اثار الدار اشفت اي اشرفت وقربت وشموس الفضل العلماء وقيل المراد بها العلوم [illegible]
العلوم العربية التي كانت كالشمس ظاهرة وفي بعد والاستيطان اتخاذ الوطن والخمول ضد الشهرة تلهف على الشيء او تحسر
والاندراس الانمحاء والتاسف اظهار الحزن والاذكياء جمع الذكي الذكاء وهو حدة الفؤاد ولهذا ايذهب الزمان يريد ان
ما ذكره [illegible] من احوال الفضل والفضلاء ليس مخصوصا بهذا الزمان بل هو امر مستمر [illegible] دروس الاثار [illegible] درس الرسم
ودرست الريح [illegible] وفي اكثر النسخ على [illegible] بعد قوله يذهب الزمان وهو نفخ العين جمع عبرة وهي الدمع وبكسر جمع عبرة وهي اسم
من الاعتبار والمعنى ظاهر لكن الظاهر انه ليس من عبارة الكتاب بل الحاق [illegible] الاثر ويؤيده ان المذكور بيت من ابيات الحماسة

38

من قصيدة لرجل من بني اسد يرثي بها اخاه مطلعها أبعدت من يومك الفرار فما جاوزت حيث انتهى بك القدر وبعده لو كان ينجي
من الردى احد انجاك مما اصابك الحذر يرحمك الله من اخي ثقة ليس في صفو وده كدر فهكذا يذهب الزمان ويفنى العلم فيه ويدرس الاثر
فاندفع ان الشارح قصد التضمين لكن لما رايت استدراك عما سبق لاشعاره بعدم الاقدام على الشرح اولا وحليته انه مناف لما سبق
من تعطيل الشواهد والمعاهد والمصادر والموارد والجواب من البيان والتوفر التام والتكثير والرغبة الارادة المقارنة للرضا
من رغب في الشيء بالكسر لا من رغبت عن الشيء اذا لم يرده وزهدت فيه وكان تعديته بعلى لملاحظة معنى الاستعلاء واشداد اعناقهم
تطاولها وهو كناية عن كمال الميل وفيه استعارة مكنية مع التخييل والاظهر انه تمثيل من تشبيه الهيئة بالهيئة والنحو بمعنى الجهة والجمل
جمع جملة من الاجمال وهو ضد التفصيل وانما سميت بها لان افادتها انما هي باجتماع المفردات وارتباط بعضها ببعض لا بتفصيلها
ولو قال بجملته وتفصيله لكان انسب بقوله وتحصيله حرموا على البناء للمفعول اي منعوا والتوفيق تهيئة اسباب الخير وتنحية اسباب الشر
والاهتداء وجدان ما يوصل الى المط وتيسر لهم كيم والرموز والاسرار المطوية النكات المطوية فيه اذ لم يقع التصريح بها
والخرايد جمع خريدة وهي الحيية من النساء وفي الاساس ابكار العذارى ولؤلؤ خريدة لم تثقب شبه بها المسايل المشكلة والاشارة الى ترتيب
واحتماله للوجهين مثل اي مثل تشبيه المصنف فيما بعد لمصنفه فيما يعد من وجوه الاعجاز استعارة وسيجيء من الشارح بيانه تترى استيناف وجمع
الفعل المسند الى ضمير البعض في المواضع ميل الى المعنى كما في قوله تعالى كل في فلك يسبحون المقال مصدر من قال والحال والحالة
واحدة احوال الشيء وحالاته طرائقه الطرائق جمع طريقة ولها معان كثيرة والمراد بها هاهنا بمعنى المذهب ولو قال طرقه حتى يكون جمع طريق
وهو السبيل يذكر ويؤنث لكان اظهر كما لا يخفى وبالجملة المراد بالطرائق الفاظه وعباراته الموصلة الى المعاني وسلوكها حقها والدليل
المرشد فاضلوا كثيرا وضلوا الاظهر ان يقول فضلوا واضلوا الا انه قصد موافقة النص من قوله تعالى ولا تتبعوا اهواء قوم قد ضلوا من قبل عن سواء السبيل
واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اختلست استلبت حوالب كما والاشتات جمع شتى واشتات انتضا خيفة في حبل
والوادي منعطفها ويقول اللغة هذا انشي كتابي اي في طيه الفرص جمع فرصة وهي النوبة وما في ما اخرج مصدرية تجرع
الماء شربه شيئا فشيئا وكذا التفهم وامثاله مما جاء من باب التفعيل للعمل اي يدل على ان اصل الفعل حصل مرة بعد اخرى
بعيرا ولكل منها التدريج وفي المصادر التجرع فرو خوردن خشم والجبه دان ماند والغصص جمع غصة وهي الشجا في كل شيء يتوقف في

في الحلق ولا يجد والاقتحام الدخول والسهاد الارق وهو ضد النوم ويراد بالسهر مواضع ينبغي ان يسهر الطالب فيها ليفوز بالمقصد
ونجة بالضم لثار معظمه ولجج الافكار طلبين الماء والالتقاط اخذ الملقى من الارض وفرايد الفكر نتايجه الشبيهة بالدرر الكبيرة والمطارح
جمع المطرح وهو المرمى والنظر في المشهور مرادف للفكر وقيل الفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادي والرجوع عنها الى المطالب والنظر
والتشنيو ... للفكر وقيل الفكر ملاحظة المعقولات الواقعة في تلك الحركة والاضافة في مطارح الانظار لامية والبذل الاعطاء والجهد
بالضم والفتح الاجتهاد ومن انواء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة والبنان اطراف الاصابع واحدها بنانة والممارسة المزاولة
واللام في فلقد تناهيت موطئة للقسم والتناهي البلوغ الى النهاية جرد هاهنا لمجرد معناه اعني البلوغ مجازا بالتورية عن غاية
الوسع او الكلام من باب التصريح بجزء المعنى لزيادة التاكيد كما في قولهم البصرة بعينه واصغيت اليه باذني وامثالهما والتصفح
النظر في الصفحات والغاية مدى الشيء والجمع غاي والطاقة الوسع ثم جمعت عطف على تناهيت وثم للاستبعاد جمع مثل
هذا الشرح المحتاج الى فراغ البال اي الفراغ من اختلاس الفرص وتجرع الغصص ويجوز ان يكون التراخي بالنظر الى تمام الجمع كما جاز مثله الفاء
نظرا الى تعقب اول اجزائه لكونه كما الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة قال الاخفش يعني بعد نزول المطر لكنه يتم
في مدة فبالنظر الى الابتداء يصح الفاء وبالنظر الى الانتهاء يصح ثم يذلل اي يلين من الذل بالكسر وهو اللين والصعاب جمع صعب وهو
نقيض الذلول والعويصات جمع عويصة وهي ما يصعب والابية فعيلة من الاباء بمعنى ممتنعة والاضافة في ذخاير كنوزه بيانية
والكنز المال المدفون والمخفية صفة كاشفة والمراد بذخاير كنوزه معانيه كما ان المراد بطرق الوصول الفاظه ونفس نفيس اي مرغوب
غيره من نفس نفاسة ونفاسا صار مرغوبا فيه بها ظرف والتوشيح في الاصل الباس الوشاح وهو شيء ينسج من اديم عريضا ويرصع
بالجواهر تجعله المراة بين عاتقيها وكشحها ويستعمل في التزيين مطلقا سمح جاد والفقر جمع فقرة بالكسر وهي خرزة الترقوة المتصلة بها
الضلوع من الجانبين وهي ايضا حلي يصاغ على هيئة خرزات الظهر على اجود بيت في القصيدة واجود قرينة في الخطبة تشبيها لها بفقرة الظهر
وحسن الانتظام ومن عين التحقيق اي من نفس التحقيق لا من الظن والتخمين او من خيار التحقيق ومحضه او من ينبوعه وهو خاطره الوقاد
السيال او من ذهب التحقيق تمسكت اعتصمت والعدل خلاف الظلم وكذا الانصاف وحقيقة الانصاف كانه التسوية
واعطاء النصف والتجنب المباعدة ومفعوله مذهب والبغي التعدي والاعتساف المشي على غير الطريق والايثار

الاشارة الخفية واصله الاشارة بالشفة والحاجب زل في الطين ازلق الاقدام اي انت اعلم والشاشة الا قد ازخطوا

على البناء للمفعول اي منعوا تحقيق الواجبات من قبيل الحذف والايصال اي من تحقيقها او على البناء للفاعل اي حرموا الحقوق الواجبات

على انفسهم وما فرضت اي ما اوجبت والسنة الطريقة والمضاف محذوف اي سلوك سنتهم المراد عدم فرض سلوك سنتهم

تحريمه بشهادة العرف كما في قولهم فلان لا يحب فلانا اي يبغضه ولا اعلم في البلاد من فلان اي هو اعلم من كل من فيهم في الجمع بين فرض السنة

والجماعة والفرض والواجب والحظر صنعة مراعاة النظير مع الايهام وحين ظرف مضاف الى ما بعده عامله رمانى والجملة عطف على جمعت

قلت اين العايد الى حين من الجملة المضاف اليها قلت لا يحتاج الى الرابط لكونها ماولة بالمصدر صرح به في شرح الرضي واما قوله مضت سنة

لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحجتان فنادر فهذا الحكم خفي على اكثر النحاة فالصواب في مثل ذلك الجنبي يوم ولدت فيه بتنوين اليوم

وجعل الجملة بعده صفة له ومنه اجمع وما ينصرف منه من باب التاكيد فانه يجب تجرده من ضمير المؤكد واما قولهم جاء القوم باجمعهم بضم الميم

لا بفتحها فهو جمع لقولك جمع على حد فلس وافلس والمعنى جاءوا بجماعتهم كذا في مغني اللبيب ورماني الدهر مجاز عقلي والارزاء بتقديم

الراء المهملة جمع رزء بضم الراء وفتحها وهو المصيبة والطرف اعني بالارزاء متعلق برماني والجملة حال من ضمير المتكلم وهم والاغشار

الغطاء وكذا الغشو بالحركات الثلث في الغين المعجمة مع سكون الشين والنبال جمع نبل وهي السهام العربية وهي مؤنثة لا واحد لها

من لفظها وقد يجمع على انبال والنابل صاحبها وقال ولا رماني ونا بني فوادي ايمانا اي انها الرى بالحوادث

ظاهر انه تجعل الكني المصاب حقيقة هو القلب وفي اختيار اذا في اذا اصابتني ايذان بتحقيق وقوع المصيبة واختيار سهام على

سهم لاقامة الوزن او لبيان الواقع والا فالمبالغة فيه اكثر كما لا يخفى والنصال جمع نصل وهي حديدة السهم والسيف والسكين والرمح

ونحو البيتين المذكورين وما فيها وبالي بارزايا لاني ما انتفعت بان ابالي وذلك اي الرمي المذكور والتوارد التعاقب وتلاطم بعضها

الارتطام والعشاير جمع عشيرة وهي القبيلة واللام بدل من المضاف اليه اي عشايري واخواني وتلاطم امواج الفتن ضرب

بعضها والتميمة التعويذة التي تجعل في عنق الصبي لبلادي خاف وحلها في تلك الديار كناية عن اقامته الى وقت الشباب فيها

واول نقيض الاخر واصله اوأل على وزن افعل مهموز الاوسط فقلبت الهمزة واوا وادغم يدل على هذا قولهم هذا اول منك وجمعه على

اوايل وقال قوم اصله ووأل على فوعل قلبت الواو همزة وانما لم يجمع على اواول لاستثقالهم الواوين بينهما الف الجمع والجملة اول ارض

٣٠

ارض معطوف على ديار وجلدي مفعول مس قدم للوزن ترابها فاعله وعكسه ياباه العرف على ان الظاهر المطابق تضمين ما انشده

ابو النصر الاسدي وهو احب بلاد الله ما بين منارة الى قفوان تسيح سحابها بلاد بها نيطت علي تمايمي واول ارض مس جلدي ترابها

فترابها فوهه لا تخرج مصح نلوه كنايه عن تولده هناك فلقد جرد في موقع التعليل لما سبق واللام الموطية القسم وتجريد السيف انتضاؤه

والاهالي كالاهلات جمع اهل بمعنى الاهل زادوا الياء فيها على خلاف القياس فكانها جمع اهلاة كذا في الموصل والعدوان الظلم والاباد

الاهلاك لم يدع اي لم يترك من ودع يدع ودعا وما زعمت الادباء من ان العرب اماتوا ماضيه ومصدره محمولة على قلة الاستعمال والا

فالنبي صلعم افصح العرب وقد روي عنه ابن عباس قال لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات او ليختمن على قلوبهم عن تركهم اياها وقال الشاعر

ليت شعري عن اميري ما الذي غاله في الحب حتى ودعه وعن عروة ومجاهد انهما قرءا ما ودعك بالتخفيف في الاساس الدمنة هي

البقعة التي سودها اهلها وبالت وبعرت مواشيهم فيها وفي الصحاح الدمنة اثار الناس وما سودوا وام اوفي اسم الحبيبة وبيده

الفقرة تلميح الى مطلع قصيدة زهير بن سلمى وهو امن ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم اي امن منازل الحبيبة الكائنة بام

اوفى دمنة لا تجيب سائلها بهذين الموضعين كانه لم يعرف تلك الدمنة يقينا لبعد تغيرها او من اثارها وحذف الناس لكل قياس

اذا كسر الميم فللوزن والقافية والحزب الطائفة بلدح اسم موضع غير منصرف للعلمية والتانيث على تاويل البقعة اولانه

منقول عن الفعل اي قولهم بلدح اذا اخلف في الوعد عجف جمع عجيف كمرضى جمع مريض والعجف بالتحريك الهزال والاعجف المهزول

وجمعه عجاف على غير قياس لان افعل فعلاء لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب يبني الشيء على ضده كما قالوا اعدوة

بناء على صديقة مع ان فعولا اذا كان بمعنى الفاعل لا تدخله الهاء ومن امثالهم في التحرز على الاقارب لكن ببلدح قوم عجف اي انكلما

يبتئس اللقب بنعامة لما راى قومه في خصب وهو في شدة كان لم يكن تضمين اذ البيت لعمرو بن الحارث الحرمي قاله تحسرا بعد ما نفي

مع قبيلة من مكة شرفها الله الى اليمن كما اشار اليه في قوله ولكنا ولاة البيت من بعد نابت نطوف بذاك البيت والخير ظاهر فاخرجنا

منها المليك بقدرة كذلك بالانسان تجري المقادر بلى نحن كنا اهلها فابادنا صروف الليالي والجدود العواثر والحجون كصبح

الحارجبل بمكة وحصيضا مقبرتها والصفا مروف ومن البيت كان لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم

يسمر بالليل فيه متحدث وكان من عادة العرب السمر اي الحديث بالليل ولا احص السامر بالذكر والهجران بعد الوصل ليعم الهجر

هجرا وهجرانا من باب نصر وتسجت من نسج الثوب نسجه ينسجه نسجا من باب ضرب ونصر والعناكب جمع العنكبوت حذف التاء كما هو القاعدة في

جمع الخماسي على فعالل كما يقال في الفرزدق فرازد على راي وقوله تسجت على صيغة المبني للفاعل لان العنكبوت ناسجة وللمفعول كما قال الشاعر

في اواخر مباحث النسبة والا منسوجة عليه العناكب وذلك بتقدير المضاف اي بيوت العناكب او الحمل على المبالغة او ان العناكب انسج كناية

عن المهجورية حجابا مستورا اي ذا ستر كما يقال سيل مفعم اي افعام ويجوز ان يراد مبالغة انه حجاب مستور دونه حجاب او حجب فهو مستور بذلك او حجاب

يستر ان يبصر فكيف يبصر المحتجب والمشتكى الشكاية وتقديم الى الله للحصر والافتخار في جانب الاساءة اذ ادى في جانب الاحسان الى ان يكون

الى ان الدول مقطوعة والثاني مشكوك فيه ثم الجارى معطوف على زماني او على طرحت ومن التراخي والاوبار الاضطرار فرة الملال كثرة

السامة والبال القلب وضيقه كناية عن سوء الحال واللفظ ارمى يرفع اي مكان مرفوع الى خفض اي مكان منخفض مطمئن وفي الكلام

ايماء الى ان انتقاله من ارض الى ارض اضطراري ثم لا يخفى حسن الجمع بين اللفظ والجر والرفع والخفض الخبث من خبث الحمل فاستتابه

اي ابرك شيئا فرك فالمفعول اما محذوف او متروك مرادا به الافادة والمحروسة المحفوظة ودراه بفتح الهاء مرينة من هو كراه ان

حماها اي حفظها والآفات جمع افة وهي العاهة مبني على الفعل المؤدا والشي ومن في منها تجريدية كما في رايت منه اسدا او للابتداء

من جهتها او فيها وفي الكلام استعارة وبلدة عطف بيان لجنة النعيم جي به للمدح لا للايضاح المتبوع ان لم يشترط في عطف البيان التعريف

كما يفهم من كلام الزمخشري في قوله تعالى من ماء صديد وقوله كفارة طعام مساكين بدل منها ان اشترط فيه ذلك عند البصرية كما نص عليه ابن هشام

وضعف قول الزمخشري فالاتيان والحق انه بين للشيء صرح به الثقات والطيب خلاف الخبيث والكرم صفة مشبهة من كرم الرجل بالضم

من الكرم وهو نقيض اللوم ووصف المقام به مجازي اي كريم اهله كما في الكتاب الحكيم ومن كرمت الارض اذا زكى زرعها والصفة هنا

يجي ابدا من اللازم واذا اريد اشتقاقها من المتعدي يجعل لازما بالنقل الى فعل كما في رحمن ورحيم والمحاسن جمع حسن على خلاف القياس

كانه جمع محسن واليمن البركة سطعت اي ارتفعت حدث النار من باب فهم ومحل سكن لهيبها ولم يطفا جمرها والنيران

جمع نار كالانوار ونور واصله نوران لان النار واويه بدليل تصغيرها على نويرة والغواية سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب نيران الجهل

كلجين الماء ووجه الشبه الاهلاك ظل اي صار والظل معروف والملك بالضم المملكة وقيل السلطنة وتعلق الاستيلاء

مع ضبط وتمكن من التصرف شبه الملك بشجرة واثبت لها الظل والظل الامتداد كمليته وتخيلا وترشيحا واللواء الراية والنسج

الوصول السفر
الوصل يوصل و
پیوسته شدن او
مصادر

والنسج في اللغة الاظهار والمراد به هنا الطريقة المخصوصة المرضية عند جيبان ابن صلوه وبالعز الغلبة اما حال عن لواء وتعلق بمعقود

اي مربوطا محكما وعاد من العود بالفتح وهو الرجوع والعود بالضم خشب جمعه عيدان واعواد والعود الذي يتحرك

بقوله القمر الذي يضرب به والعطر اي السان والردار بالضم المنظر الحسن والاص اي عاد ومنه التفيؤ والظم

على البناء للمفعول ارجع والشمل ما تشتت من امر وما اجتمع منه الضد من الاضداد وكل من معنيه جائز الارادة لكن الثاني اظهر

كما لا يخفى والشتات التفرق ووصل من الوصل لا الوصول والتبات القطع وارتعوا بالعين المهملة اي اخذوا يرعيهم

زاهم ودابهم او اكلوا الربيع او اقاموا في الربيع ويرى ارتعوا ابنا بين متباينين من فوق اي اكلوا ما شاؤا من فوقهم رتعت الماشية

اي اكلت ما شاءت قال النابغة لحلتني ذنب امرء وتركته كذي العر يكوى غيره وهو راتع ويروى ان العبارة في النسخة

المقودة على المصدر ارتعوا بالغين المعجمة من رتع فلان ابله اذا تركها ترد الماء كيف شاءت والميامن جمع يمن والدولة اسم

لما يتداول بين الناس يكون مرة لهذا ومرة لذاك والسلطان الوالي السلطة وهي القهر ظل الله قيل وجه الشبه ان ظل الشيء ما يشابه

في الجملة ويحكي عنه والسلطان كذلك فانه ينتظم بوجوده مملكته كما ينتظم سلسلة الممكنات بوجود الحق سبحانه ولان الظل يتنعم به ويلتجا

اليه عند احتدام الحر كذلك السلطان يتنعم به ويلتجا اليه عند اضطرام شرار الشر والرقاب جمع رقبة وهي موخر اصل العنق وقد تجمع

على رقب ورقبات وارقب وقد تطلق الرقبة على ذات المملوك ونفسه والامم جمع امة وهي الجماعة مفرد لفظا جمع معنى ولكل جنس

من الحيوان امة الحامي قد مر تفسيره والماحي المزيل ولا يخفى ما فيه من حسن القلب والقويمة المستقيمة والباسط من البسط

وهو التمهيد والتوطئة والمهاد الفراش وجمعه امهدة ومهد لمتمتين والاساس اصل البناء والجور الميل عن الحق والوا

الا انه من باب ضرب والولاية بالكسر اسم لما توليت به وبالفتح مصدره والافاق جمع افق بالضم والسكون وهو الناحية

والنسب الاقامة والسرادق واحد السرادقات وهي التي تمد فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق والمشتمل

افراسته ومحل على منالة ونص القرآن والسنة هو ما دل ظاهر لفظها عليه من الاحكام وقد يطلق على نفس النظم فالاضافة

الدول اللامية وعلى الثاني بيانية والطوبة الضمير والكلمة مشتق من الكلم وهو التاثير سمي اللفظ بها لانه يوثر في النفس فرحا

وانبساطا ان كان طيبا وهما وانقباضا ان لم يكن قال امرؤ القيس وجرح اللسان كجرح اليد قال اقوى كما قيل

معنى اللغوي للكلمة

جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان وفيه ثلث لغات فتح الميم مع كسر العين وسكونه وكسر الفاء مع سكون العين
والمراد بالكلم ههنا الكلام التام اعني كلمة الشهادة او القرآن كله على ما عليه المتقدمون من عدم الفرق بين الكلمة والكلام كما في شرح
اللب واعلاء كلمته تنفيذ احكامها والرسول هو الذي انزل عليه كتاب او امر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب او
ينزل عليه جبرئيل عليه السلام وامره بالتبليغ والنبي اعم وقد يراد القدر المشترك بينهما وهو المرسل من عند الله تعالى لدعوة عباده سواء كان صاحب شريعة
ام لا قيل وعليه يدل قوله عليه السلام الايمان ان يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر لوجوب الايمان بالانبياء مطلقا ويحتمل
ان يكون الاكتفاء بالرسل لان الانبياء تابعون له متمسكون لشرايعهم فكان الايمان بهم ايمانا بالانبياء ونصب تقاليم خليفة خبر مبتدأ
محذوف اي هو خليفة والخليفة في الاصل كل من خلف غيره وقام في الامور مقامه وسد مسده يخلفه بالفتح خلافة والخليفة [illegible]
بانوه فيها لا نفسها كما يتوهم من كلام الصحاح ثم جعل اسما لمن خلف غيره في الملك والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتانيث
مرتنا اي نفس خليفة وفي الصحاح الخليفة السلطان الاعظم وجمعها جار على الاصل خلايف ككريمة وكرايم وجمعها على الخلفاء محمول
على اسقاط الهاء بناء على انه لا يقع الا على مذكر والفعيلة بالتاء لا يجمع على فعلاء ملك اي تصرف والسطوة المرة من سطا
يسطو اي قهر بالبطش والجمع سطوات وانما ارادة على الجمع ايذانا بان السطوة الواحدة منه كافية في تملك الآفاق واسناد ملك
الى السطوة مجاز عقلي من قبيل الاسناد الى السبب والمراد بالحق خلاف الباطل او الله تعالى وتقدس وهو منصوب خبر كان قدم على اسمه وهو مداه
للاهتمام او مرفوع مبتدأ والاسم كان مستتر راجع اليه ومداه خبره والمدى الغاية [illegible] تانيث [illegible] والتنوين عوض عن المضاف اليه
والمعنى [illegible] طريق سلك اي ذهب كان الى غاية [illegible] اظهار الحق واعلاء كلمة الله تعالى والالف في سلك للاشباع والذري بالفتح كل
ما استترت به تقيها انا في ظل فلان وفي داره اي في كنفه وستره والدراية في العالمين بكسر اللام لا فتحه كما ترى [illegible] الحجيج
اي جوهما اي مثل ما ترى فان قلت لا يصح تشبيه حرمان العالمين حول ذرى الخليفة برؤية الحجيج معتركا لعدم الجامع [illegible] وجه التشبيه
قلت تقرر عندهم ان المشبه به لا يلزم ان يلي الكاف بل يكفي ان يستفاد مما ذكر في حيزها فالمعنى ههنا مثل حرمان الحج حول البيت
وقت [illegible] معتركين ثم الخطاف [illegible] كما ترى عام لكل من يتاتى منه الرؤية كما ذكر في قوله تعالى واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا
والحجيج جمع الحاج كالحج بالضم والحجاج والحج في اللغة القصد وفي العرف قصد مكة للنسك معتركا اي مزدحما مفعول ثان لترى ان كان

كان من الرؤية بمعنى العلم وحال [illegible] ان كان من الابصار وظاهر العبارة ان يقول معتركه او معتركين لاسناده الى ضمير الحجيج فالوجه
ان يقدر الموصوف اي قوما معتركا ويحتمل ان يجعل من قبيل لابن وتامر او يجعل معتركا اسم مكان على ان يكون حالا من البيت
والرؤية بمعنى الابصار او مصدرا اي يعترك اعتراكا [illegible] والنسيم الريح الطيبة يقال منه نسمت الريح كضرب نسيما ونسمانا
لا باكثر [illegible] هبت ونسيم رضى كلجين الماء وضمير منه راجع الى الخليفة لانه مذكور في المعنى والمراد باحياء الزمان [illegible]
بافاضة الخيرات الى اهله ونعم خبرية مفيدة للتكثير ومحلها رفع على الابتداء وجره هلك والمعنى في الاصل المستقبل
في الحرب [illegible] ترس والمراد به المعارض واللظى نار والباء سببية متعلقة بهلك ومن سخطه اي عدم رضاه مستقر
في موضع الصفة للظى او لغو متعلق بها والالف في هلك كما في سلك والمشهور ان هلك من باب ضرب لكن ذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله
ويهلك الحرث والنسل في سورة البقرة انه قرأ الحسن ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة نحو ابى يابى وذكر في آخر
الاحقاف انه قرأ فهل يهلك الا القوم الفاسقون بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هلك يهلك [illegible] من اطار العصفور
من الرمح والصاعقة نار تسقط من السماء في رعد شديد كذا في الصحاح وفي الكشاف الصاعقة رعد ينقض معها شقة من
نار لا تمر [illegible] الا اهلكته والاول هو المناسب ههنا والسماك اسم لكوكبين احدهما من منازل القمر ويسمى السماك الاعزل والآخر
ليس من منازله ويسمى السماك الرامح والظرف متعلق بسمك اي ارتفع وقد يجيء [illegible] رفع كما في قوله ان الذي سمك السماء بنى لنا البيت
فعلى الاول سمكا مبني للفاعل وعلى الثاني مبني للمفعول وللفاعل بان يكون لوا منصوبا على المفعولية وصادف الرشد
اي وجد الطريق المستقيم والغي خلاف الرشد والانهماك الجد واللجاج في الامر والجملة في محل الجر صفة للعسف قرير العين اي
ذات قرة والقرة بالضم البهاء وبردها البرودة يقال منه قرت به عينا بالفتح والكسر قرة وقرورا فيهما ورجل قرير العين وقد قرت
عينه يقر [illegible] بالفتح والكسر قيل وهو كناية عن الراحة عند العرب لان بلادهم كانت حارة جدا فالراحة عندهم في البرودة وفي اضافة
القرة [illegible] على هذا الوجه [illegible] جدا [illegible] انه كناية عن السرور فان دمعة السرور باردة ودمعة الحزن حارة ولذلك يقال
قرة العين وسخنتها للمحبوب والمكروه ذكره القاضي وغيره من اهل التفسير في قوله تعالى وقري عينا وقيل معناه صارت عينه ذات
قرار اي مستقرة لا يضطرب بالنظر الى الجوانب [illegible] والابتسام كالتبسم اول مراتب الضحك

ودنه بسم كغرب والمبسم كالمجلس الثغر واجبل كنقيض ادبر والاقبال الدولة الوذ الفرد متعلق بمتمسكا اي متشبثا

والفري هلا راجع الى الخليفة اي ارتقى الخليفة في المجد والشرف ذا رجاعه الى الدين تعليك يتعين رجع الضير الى المعطوف

فاصبح الى الحضيض وهو هنا البس العلو لانه في المكان بل من العلاء وهو في الشرف قال المطبعي يمدح حجنبه بن حفص

حار فادرك ثارا منه مالك الذي قتلوه وباع بنيه بعضهم بخسارة ودبت لذلك العلاء مالك اي الشرير يفوتك

الشرف يا مالك والمضارع من التاعي يعلى كما انه من الاول يعلو لكن القياس والسابع في الماضي على بالكسر وكان على يعلى ان تداخل

او على لغة من يقول في بقي بقى بيد عوه اي حزا صبح ان جعل بمعنى صار او كان وحالا ان كان بمعنى دخل في الصباح وربما نحو

ربيت ظرف لنعود ما مصدرية اي ساعة فتح في المغرب مهملة ربما فعل كذا اي ساعه فعله وقد يستعمل بدون ما كقوله لا تقعب

الاربيت تركبه وفي الكلام ايهام لطيف لجواز ان يراد بالعين الحاسة المخصوصة وان يراد عين الفعل من ملك والملك مفعل

الالوكة وهي الرسالة اصله مالك على انه اسم مكان او مصدر بمعنى المفعول قدم اللام على الهمزة فصار ملاك ثم تركت الهمزة

الاستعمال وردت في الجمع سمي به الملك لانه واسطة بين الله وبين عباده فاير اد الجوهري اياه في فصل الميم من باب الكاف

والحق ايراده في فصل الالف من ذلك الباب والعجب انه اورده فيه مع زيادة الميم واورد الملكة في فصل الكاف من باب النون مع ان الميم

اصلية ولو كان تيل مفعل كتمسكن على ما توهم يقيل تمكون وهو ظاهر والجاهد الذي بذل الجهد والدنيا تانيث الادنى من الدنو

وهو القرب سميت الدنيا بها لدنوها والجمع دنى كالكبرى والكبر واصله دنو والالف في تصريفه ان الواو تحركها وانفتاح ما قبلها

قلبت الفاثم حذفت لالتقاء الساكنين وذكر الجوهري انه حذفت الواو لالتقاء الساكنين فتامل والغياث اسم من اغاثه اغاثة

واصله غواث في المصادر الاغاثة فرياد خواستن وفرياد رسيدن ذكرت بفتح الكاف وسكون الراء والتاء الفوقانية لقب دال

على التعظيم في عرفهم والاقطار جمع قطر وهو الناحية والجانب والمشرقة من اشرقت الشمس اضاءت وتقال شرق اذا طلع بل

في شروق الشمس والاغصان جمع غصن وكذا الغصون والغصنة بكسر الغين وفتح الباقي والمورق من اشجر خرج ورقه

والغناية القصد وفي الكلام مكنية وتخييل وترشيح والتشييد الاحكام من الشيد وهو الجص بكسر الجيم كذا في التلخيص لابن هلال

وفي الصحاح الشيد بالكسر كل شيء طليت به الحائط من جص او ملاط والبنيان الحائط اثر ما شرف عقيب ما قرب في المصادر

المصادر الانهدام ويران شدن والامطار افعال من المطر لقيه مطرت السماء من باب نصر مطرا بفتحتين وامطرها الله وقد قيل

مطروا مطر بمعنى والسحابة والسحاب والسحب جمع السحاب والاشبال العطف والشفقة والاطواق جمع طوق وكل

ما استدار بشيء فهو طوق والحمام بالفتح الحاء جمع حمامة وبكسرها الموت والمراد ان نعمه مقيمة في رقاب الناس كما ان الاطواق كذلك

الاية كناية عن ظهار زوال الحزن والحزن بفتحتين كالحزن بضم الحاء وسكون الزاء ضد السرور قال القاضي في قوله تعالى فلا خوف عليهم

ولاهم يحزنون الخوف على المتوقع والحزن على الواقع وفيه بحث لقوله تعالى اني ليحزنني ان تذهبوا به ويمكن ان يقال المعنى قصدان تذهبوا به

والقصد حاصل في الحال وبهذا يندفع اعتراض ابن مالك على قول جمهور النحاة ان احدى فائدتي لام الابتداء تخليص المضارع

بالحال بان الذهاب في الاية الكريمة مستقبل فلو كان يحزن حالا لزم تقديم الفعل في الوجود على فاعله مع انه اثره ووسمت

على اثبار المفعول اي صرت ذا سمة وهي العلامة وعميم لطفه اي لطفه العام واللطف في العمل الرفق فيه وقيل في قوله تعالى الله لطيف

بعباده اي البر محسن عليهم بايصال المنافع برفق والغبطة اي تمني مثل حال المغبوط من غير ان تريد زوالها عنه وبه تميز عن الحسد محظوظا

اي ذا حظ ونصيب من الرزق فشد ذلك اي قوى الصافي بما ذكر والعضد الساعد وهو ما بين المرفق والكتف وفيه ست لغات

عضد بفتح العين مع ضم الضاد وكسرها وسكونها وعضد كقفل وعضد وعضد كلبد وعنق ذكرها صاحب القاموس وهز من عطفه

اي حرك بعض جانبي على ان من تبعيضية وهو كناية عن حصول بعض الارتياح فيه وقد يقع هز العطف كناية عن ازالة الغفلة لان الغافل

تنبه يحرك احد جانبيه والدال النسب ثم هداني عطف على ثم الجاني والهدى الارشاد والدلالة يذكر ويؤنث وقد هداه الله الدين يهديه

هدى وهديا وهداية بكسرها فهدى واهتدى وهداني سواء الطريق لغة اهل الحجاز وغيرهم يقول هديته الى الطريق والى الدار وقد ورد

في الكتاب العزيز على ثلثة اوجه متعديا بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام نحو الحمد لله الذي هدانا لهذا وبالى نحو اهدنا الى سواء الصراط

والفرق الذي ذكره الشارح والمحشي في حاشيتيهما للكشاف بين المتعدي بنفسه والمتعدي بواسطة الحرف من ان معنى الاول الاذهاب

الى المقصد والايصال وهذا يسند الى الله تعالى خاصة كقوله تعالى لنهدينهم سبلنا ومعنى الثاني الدلالة وارادة الطريق فيسند الى النبي صلعم

مثل انك لتهدي الى صراط مستقيم والى القران مثل ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم مع انه لا يساعده كتب اللغة منقوض بقوله تعالى حكاية

عن ابراهيم عم يا ابت اني قد جاءني من العلم ما لم ياتك فاتبعني اهدك صراطا سويا وعن مومن ال فرعون يا قوم اتبعوني

اهدكم سبيل الرشاد دعن فرعون وما اهديكم الا سبيل الرشاد والحمل على الحذف والاتصال بما قبل سبحان علم للتسبيح بمعنى التنزيه

بمعنى تنزهته تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك ابعدت من سبحته عما نزهته عنه او من سبح في الفرات من النقل وذلك جعلته

فارغا عنه ولما قصد ان يكون تنزيه الله تعالى نقط براسه مخصوص به جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبايح لازم الاضافة اليه كانجيث

لا ينقطع عنها في اللغة الفصيحة وقد يستعمل سبحان عند التعجب والسر فيه ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب من بعد ما نزه عنه من المنزه

قيل ما بعده من هذا فتارة يقصد التنزيه اصالة والتعجب تبعا وتارة بعكس كما يشهد به موارد الاستعمال وانتصابه وايما لفعل مضمر

لا ترك اظهاره تقديره اسبح الله سبحانا ثم نزل منزلة الفعل فسد مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع القبايح التي يضيفها اليه

اعداؤه وهو هنا جملة معترضة لكونه بتقدير الفعل لا محل لها من الاعراب ووقعت في اثناء الكلام لنكتة التنزيه على ما صرح به

في اواخر الباب الثامن والسواد الوسط والسجال بكسر السين وتخفيف اللام جمع سجل بفتح السين وهو الدلو اذا كان فيه ماء

والاستنهاض ان يامر بالنهوض اي القيام لذلك الشيء والرجل جمع راجل وهو خلاف الفارس والخيل الفرسان اطلق الخيل

على الفرس وهو اسم لا واحد له مثل حاله في استعانة تنقيح الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان منه بحال من استعان بجنده في الجباية والرجالة

على اعدائه في مطلق الاستعانة وذلك اشارة الى الرجوع ذكوته اشارة الى طرح الاوراق يأباه السياق كما لا يخفى على المنصف والفاتر

المنكسر من فتر يفتر فتورا والسنوح الظهور فجار لجد اله اي اتي ما جمعت عقيب رجوعي واضافتي اليه ما ذكر ملتبسا بجدا اله كنزا مفعول

بجاز بتضمينه معنى الصيرورة مدفونا وهو صفة كاشفة للكنز لان الكنز المال المدفون ومن في من جواهر الفوايد بيانية وليست في مثل

هذا المقام زائدة للتوكيد كما توهمه الجوهري اذ لا يجوز اسقاطها لخلا فيها في جار الى احد والظرف مستقر متعلق بالكون العام لا تسلسل

التقديرات وهو صفة لكنزا والمشحون المملو والتحفة ما اتحفت به الرجل من البر واللطف والجمع تحف وحضرة الرجل قربه

وفناؤه وهو كناية عن نفس الرجل والعلية فعيلة من العلو وهو الارتفاع والخدمة مصدر من خدمه يخدمه بالكسر وحملها على الكتاب

تجوز والسدة باب الدار وجمعه سدد والسنية فعيلة من السناء بالمد وهو الرفعة والملجاء والملاذ واحد وهو المعاذ و

حصن حصين بين الحصانة والبارفي بالنبي عليه السلام للتقسيم والخلان جمع خليل وهو الصديق من الخلة بالضم وهي الصداقة

والخلص جمع خالص والاخوان جمع اخ وقد يجمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة وضمها واكثر ما يستعمل الاخوان في الاصدقاء والاخوة

والاخوة في الولادة وقد يجمع بالواو والنون والاخوان الخلص الذين خلا ودهم عن شوب النفاق ايتاء وفي اي كونوا

مصاحبا لهم والدهار من التشييع اي من الاشاعة يقال اشاعكم السلام اي صاحبا لكم وتابعا والشكر الثناء على المحسن

بما اعطيه من المعروف يقال شكرته وشكرت له واللام افصح كذا في الصحاح ولا يتعدى الى المفعول الثاني البتة صرح به الثقات فلا اشكاله

لما يجوزه الشارح والمحشي في شرحها للمصابيح في قول الشاعر ساشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت من

ايادي مفعولا ثانيا لاشكر اللهم الا ان يحمل على المسامحة بهذا والبارقي بما عاينت على ما في بعض النسخ للمقابلة اي بمقابلة

ما عاينت والكد الشدة في العمل والعناء بالمد المشقة ومعنى المعاناة رنج كشيدن فعانيت العناء على ما هو مآل المعنى مثل

تماهيت غاية الوسع في احتماله للوجهين ولو قري عاينت من المعاينة لكان اظهر لكن الرواية لا تساعده والتضرع الى الله

استكان وتذلل اليه طالبا الموادة وكذا التعرض وفي المصادر التضرع زاري كردن والناكب من نكب على الطريق اي عدل كصرب

ودخل والمبين من الابانة وهو الظهور وهذا اي المحصلون الموصوفون بالصفات المذكورة لعمري اللام للابتداء وحذف خبره وجوبا

لسد جواب القسم مسده تقديره لعمري قسمي والعمر بفتح العين وضمها البقاء ولا يستعمل في القسم الا بالفتح ثم قوله لعمري يمكن ان يحمل على

حذف المضاف اي لواهب عمري وكذا امثاله مما اقسم فيه بغير الله كقوله تعالى والشمس والليل والقمر ونظايرها اي ورب الشمس ويمكن ان يكون

المراد بقولهم لعمري وامثاله ذكر صورة القسم لتاكيد مضمون الكلام وترويجه فقط لانه اقوى من ساير المؤكدات واسلم من التاكيد بالقسم بالله

لوجوب البرية وليس الغرض اليمين الشرعي وتشبيه غير الله به في التعظيم حتى يرد عليه ان الحلف بغير اسمه تعالى وصفاته عز وجل مكروه كما

صرح به النووي في شرح مسلم بل الظاهر من كلام مشايخنا انه كفر ان كان باعتقاد انه حلف يجب البر به وحرام ان كان بدونه كما

صرح به بعض الفضلاء وقد قال عليه السلام ان الله ينهاكم عن ان تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله وليصمت وعن ابن عباس لان احلف

بالله تعالى فآثم خير من ان احلف بغيره تعالى فابر وعن ابن مسعود مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لا باس به ولهذا شاع بين العلماء

كيف وقد قال عليه السلام قد افلح وابيه وقال عز وجل من قائل لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون فهذا اجرى على رسم اهل اللغة وكذا

اطلاق القسم على امثاله والعز خلاف الذل والمراد به القلة لان العزة تقتضي القلة غالبا والمرام مصدر ميمي من رام يروم روما

وهو هنا بمعنى المفعول والمعنى ان المحصلين المذكورين قليل مطلوبهم من حيث انه مطلوب في الوجود وقلة المطلوب بهذا الوجه كناية عن قلته

الطالب ضرورة انه لو كان الحق للمبين بصيغة المطلوب لكثر كان الطالب له ايضا كثير الفضل فلا لزوم بينهما للانه وقد يجعل هذا اشارة الى الحق المبين
واللام بمعنى اسم الفاعل والوجه اما على المعنى المذكور او معنى العلية اي الحق المبين قبيل الطالب او غالب طالبه لان الحق يعلو ولا يعلى والوجه الاول [illegible] المصدر
على معناه الحقيقي لكان الظاهر اي الحق المبين قبيل طلبه والطباع والطبع والطبيعة السجية التي جبل عليها الانسان والالد شديد الخصومة
فالاضافة في قوله تعالى وهو الد الخصام اريد بالخصام المخاصمة بمعنى في اي شديد الخصومة في المخاصمة ويحتمل ان يجعل الخصام الذي مبالغة
وما نقله القاضي من ان الاية نزلت في الاخنس بن شريق الثقفي مردود بانه اسلم عام الفتح وحسن اسلامه رواه ابن الجوزي وغيره
واحتمال اسلامه بعد نزول الاية يدفعه قوله تعالى في حقه فحسبه جهنم والجدال الخصومة ولئن قاسيتم الخ فان قلت المذكور في كتب النحو
ان اللام الداخلة على اداة الشرط للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثمه سمي اللام الموذنة وسمي الموطئة
ايضا لانها وطأت الجواب للقسم اي مهدته له والشارح جعل الجواب ههنا للشرط بقرينة الفاء فهو مخالف لمذهب الجمهور الا ان يبنى على
مذهب الفراء قلت اللام ههنا زائدة لا موطية للقسم كما في قوله لئن كانت الدنيا علي كما ارى تباريح من ليلى فللموت اروح
والتسمار الذكر بالامر والمراد بالعاجل الدنيا والحسب بمعنى المحسب بدليل انك تقول هذا رجل حسبك توصف النكرة به لان اضافته لكونه
بمعنى المحسب غير صيغة كذا في الكشاف يقال احسبه اي الشيء اذا كفاه وفي الصحاح حسبك درهم كفاك والثواب والمثوبة مطلق الجزاء
كما نقله الازهري ويعضده قوله تعالى هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون فلا حجة بما في الصحاح من انه جزاء الطاعة نعم انه اكثر استعمالا في الخير كما
ابن الاثير في النهاية والجزيل العظيم والاجل الاخرة والتوكل الاعتماد على الغير والانابة الرجوع افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله
يحتمل ان يكون الظرف اعني قوله بحمد الله مستقرا في موقع الحال من فاعل افتتح او صلة للافتتاح ومعنى الكلام افتتح كتابه بعد التلبس بالتسمية على
وجه التيمن متلبسا بحمد الله فلا تفاوت بين التحميد والتسمية في التعلق بالافتتاح سوى انه اورد لفظ بعد التيمن فيها رمزا الى ان با بسم الله
للملابسة ظرف مستقر حال من فاعل عامله المقدر وان جهة التلبس هو التيمن تذكره دلالة على ترتب [illegible]
في شرح الكشاف وحواشي الشرح الا يجعل قوله ههنا بعد التيمن اشارة الى ان متعلق الباء فعل التيمن لكن الحق الحقيق بالقبول وعليه الفحول
انه تقدير الفعل المخصوص اعني اقرأ ههنا وبالجملة خصوصية كل فعل شرع في مدونه تبركا بها ولذا التزم حذفه في كلام الحكيم ونحوه وبعكس
يكون متلفظا كل من شرع في فعل تبركا بالتسمية عين ما في القران اذ لو اتى فيه لفظ التسمية من شرع في قراءة القران ولا اشعار بانه موضع

ينبغي ان لا يطالبه غير ذكر الله او لو ذكر الفعل المستدعي للفاعل فسلك على تلك الطريقة لفات ذلك المقصد ولهذا قال بعضهم التقدير
بسم الله ابتدأ او تقدير الفعل الخاص لدلالته على تلبس كل الشروع فيه ابتدائه وانتهائه بالتسمية امس بالمقام وادخل في تأدية المرام من تقدير
ابتدأ اذ غرض المرء تلبس جميع اجزاء الفعل بالتبرك بالتسمية ذكره المحقق الشارح لكن لما تعذر ذلك تحقيقا ولا حرج في الشرع جعل
طريقة كون الشروع فيه ملصقا بها كما في النية حيث اعتبر تحققها في ابتداء العبادة تحقيقا في جميعها تقديرا او لذا ذكر الابتداء في حديث
البسملة لا لان المقدر فعل الابتداء وقد استشهد على تقدير الفعل الخاص بقوله عليه السلام في خطبة يوم النحر من لم يذبح فليذبح باسم الله
وقوله عليه السلام باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك ارفعه وقوله عليه السلام باسمك احيى وباسمك اموت فانها يدل على اولوية
تقدير الافعال الخاصة وفيه انه مبني على تعلق الجارات بالافعال الظاهرة وهو في حيز المنع فليتامل هذا ويحتمل ان يكون الظرف المذكور لغوا
فنسبة الافتتاح حينئذ الى الحمد فقط مع تأخره عن التسمية استغال بافادة الخفي واعراض عن ذكر الجلي وتنويه الى ان تأخر الحمد عن التسمية
لا ينافي وقوع الافتتاح به فلا يعارض بين حديثي الابتداء بالتسمية والابتداء بالتحميد حقيقة لا لان الباء فيها للاستعانة والاستعانة بشيء
لا ينافي الاستعانة باخر كما ظن او حمل ما في البسملة على الاستعانة لا يليق بحسن التأدب لانه يفضي الى جعل اسم الله آلة والالة غير مقصودة
بذاتها او حمل ما في الحمد في الحديث عليها يقتضي خروج الحمد عن الكتاب وهو مناف للعرف بل لان الابتداء امر عرفي يعتبر ممتدا من حين الاخذ في التصنيف
الى الشروع في المبحث اولان الاول محمول على الحقيقي والثاني على الاضافي اقتداء بالكتاب والاجماع الوارد من على تقديم التسمية
في العمل لما ان التسمية حينئذ التحميد لانهم لم يكتفوا بها لان من اتى بالتسمية لا يقوله الحامد عرفا ولهذا ثبت التعارض الظاهر بين الحديثين
واحتيج الى التلفيق ولان المناسب لمقام التعظيم التصريح بالحمد وحصره عليه تعالى ادائه بعد ما لوح الى تعليل الافتتاح بها يعلل
بموجب الحديثين اشار الى تعليل الافتتاح بالحمد بوجه اخر فقوله اداء معمول للافتتاح واورد عليه ان اداء حق الشكر يحصل
بالحمد هو اخر الكتاب فكيف يعلل الافتتاح به على ان قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله تعالى والاخبار عن ثبوت شيء ليس [illegible]
بان الغرض الاصلي من الافتتاح بالحمد في هذا الوجه ربط العتيد الذي هو ملك النعماء وجلب المزيد الذي هو التأليف ونجاحه
بالاداء المذكور فهو مقصود في ضمن قصدهما ولهذا قال من شكر نعمائه مع تقدم الحمد اشارة الى قوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم ولا يخفى انه
اذا كان المقصود ذلك الربط والجلب كان تقديم الحمد على المجلوب الذي هو التأليف واجبا فعلل الافتتاح بالحمد بالاداء المذكور

ايماء الى هذه النكتة على انه يبتني ان الاطراد والانعكاس غير لازم في العلل المقتضيات لتعليل الافتتاح بالاداء لا بتقدم
فيه حصوله بغير هذه الطريقة وقد يجاب بانه تعليل للافتتاح باعتبار ما يشتمل عليه من التحميد لانه تحميد مخصوص وبهذه الفرق الظاهر بتقدم الحمد
والتحميد المقدم وبانه تعليل الحمد لله لا للافتتاح وفيه ان المقصود بيان الافتتاح بالحمد فالقاؤه بلا علة وجعل العلة للتقييد يأباه الذوق
وبان الشكر وان حصل بمجرد الحمد لكن اداء حقه لا يحصل الا بتقديم الحمد وفيه ان كون التقديم على تأليف الكتاب حق شكر النعماء مستبعد
نعم يجب تقديم الشكر عند قصد الربط والجلب لا جلبها لا لاجل كونه حق الشكر على النعم الحق ههنا ان شكرناك حق شكرك كما نشاركه
الان وهو الثاني بان الاخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى عين الحمد كما ان قول القائل الله واحد عين التوحيد وبان القول المذكور وامثاله
اخبار واقع موقع الانشاء اي مستعمل في معناه مجازا او لازما ان المتكلم به ليس في صدد الاخبار والاعلام لان المخاطب به هو الله تعالى
وفيه وضع الظاهر موضع المضمر ومعنى الحمد لله الحمد لك يا رب فمقصود المتلفظ به انشاء تعظيمه تعالى بوصفه بالجميل وايجاده بهذا اللفظ
والقول بانه مشترك بين الانشاء والاخبار كصيغ العقود ولا يلتفت اليه لان الصيغ المذكورة اخبارات في اللغة نقلها الشرع
الى الانشاء لمصلحة الاحكام واثبات النقل في امثال ما نحن فيه بلا ضرورة داعية مشكل جدا حق شيء مما يجب عليه من شكر
نعمائه يحتمل ان يكون من الاولى تبعيضية والثانية بيانية على ان المراد بالشكر صرف العبد جميع ما انعم الله اليه الى ما خلق لاجله الخ
الشكر العرفي فان الشكر بهذا المعنى واجب اليه كما صرح به في كتب الاصول وصرف اللسان الى اظهار تعظيم الله تعالى بعض منه
ويحتمل العكس والمعنى شيء هو ما يجب عليه من بعض شكر نعمائه او وجوب العرفي يتضمن وجوب اللغوي لكن الانسب بهذين الوجهين
بعض التعرض لتعريف العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكونا بيانيتين في الموضعين فالاولى بيان شيء والثانية لما يجب والمراد بالشكر
اللغوي الذي يتضمنه الحمد ههنا لانهما متحدان ههنا ذاتا لما ستطلع عليه والمقصود على التقادير ان المصادفي شيئا من الشكر
كما حقه بصفاء الاعتقاد وخلوص الطوية فهو المراد بحق الشكر وفيه رمز الى ان قوة الحامد تقتضي بحق شيء من الشكر وان لم يقدر على
ان يشكر حق شكره هو الثناء باللسان آه ورد عليه ان قيد باللسان مستدرك لان الثناء لا يكون الا باللسان واما قوله
لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فمحمول على المجاز والحامل عليه قصد المشاكلة واجيب بانه بيان للواقع وتوطئة
للفرق بينه وبين الشكر ومقابلته قوله فيه سواء كان ذكرا باللسان آه وبانه لدفع احتمال التجوز في اطلاق الثناء على

على انه ليس باللسان مجازا او بهذا الغرض ذكر اللفظ بدفع احتمال التجوز الذي قبله هو المتبادر في المعتبر به مبادئ الحقيقة فلا يرد ان ورود اللفظ
في حقيقة لا يحتاج الى دليل والحق ان اختصاص الثناء باللسان غير مجزوم به بل المفهوم من الصحاح ومن الكشاف في تفسير قوله تعالى وذكروا
ما فيه وغيرهما من الكتب ان الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا لم ذكر في المجمل ان الثناء الكلام الجميل لكن بعد تسليم اختصاص الكلام
باللفظ ربما يكون محمولا على الاشتراك اللفظي فان قلت كيف يختص الحمد اللغوي باللسان وقد قال خير من قائل وان من شيء الا يسبح
بحمده واكثر الاشياء لا لسان لها قلت لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عن الثقات من ارباب اللغات يحمل امثال ما ذكر عندهم على المجاز
على الجميل لم يتعرض للمحمود به لان الثناء عليه دون المحمود عليه واما ترك المحمود عليه اللازم في المختصر اكتفاء بقوله سواء تعلق بالنعمة وترك ههنا
قيد قصد التعظيم ايضا لما ذكر في دلالة الثناء فان قلت اذا اثنى احد على ظالم على ما فعله من نهب الاموال وقتل النفوس يخرج عن قصد التعظيم
فالاولى ترك هو الحامد لان حمده لم يقع في محله مع انه ليس على الجميل قلت لو سلم فالجميل اعم من ان يكون جميلا في الواقع او عند المثني
فالظاهر ان الحامد في الصورة المذكورة يعد المحمود عليه جميلا وتعده صورية فان قلت انهم صرحوا بوجوب كون المحمود عليه اختياريا والحمد
المحمود به على الاشهر ووجه اختياره على المدح بانه مشعر بالاختيار الذي هو القاعدة العظمى في اصول الدين دون المدح بصحة قولهم مدحت
اللؤلؤ على صفائها والتعريف خال عن التقييد به فليس بمطرد قلت اجاب السيد في شرح الكشاف بان الموصوف مقدر اي الفعل الجميل
والمتبادر من الفعل ما يكون بالاختيار على ما مر جوابه آن قلت فيلزم ان لا يكون الثناء على الصفات القديمة حمدا اذ استناد
تلك الصفات الى الذات ليس بالاختيار والا لزم حدوثها على ما هو المشهور المقرر في علم الكلام ولو سلم فليست من قبيل الافعال اللهم
الا ان يعرف الحمد عليها الى ايجادها قلت لما كانت الذات كافية في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية يستقل بها
فاعلها ولان تلك الصفات مبدأ لافعال اختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في المآل
وقد يقال ان مجاز عن المدح كما في قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا واما المصير الى ما ذهب اليه الآمدي من جواز
استناد القديم الى المختار وتجويز ان تحمد على تلك الصفات حقيقة بهذا الاعتبار كما زعمه الخطائي فمما لا يعبد في هذا المقام اولا تعبيد
الفعلية لما عرفت على انه لا يصح فيما يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة والا لتسلسل او تقدم الشيء على نفسه قوله قابل
سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل سواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم

وهو بيان خبر والفصل بعد واضح تعلق في تأويل المصدر مبتدأ كما صرح بمثله الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم ءأنذرتهم أم لم تنذرهم والتقدير تعلقه

بالفضائل وتعلقه بالفواضل سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ثم الجملة اما استئناف او حال بلا واو او اعتراض نفي بها شبهة هي ان

ام لاحد المتعدد والتسوية انما يكون بين المتعدد لا بين احدهما فالصواب الواو بدل ام او العطف او مع الواو وكون ام بمعنى الواو غير معهود

وقد اشار الرضي الى تصحيح التركيب بما ملخصه ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر ان

لم تذكر الهمزة بعد سواء صريحا كما في مثالنا او الهمزة وام مجردان عن معنى الاستفهام مستعملان للشرط بعلاقة ان ان والهمزة يستعملان فيما

لم يتعين حصوله عند المتكلم والتقدير مثلا ان تعلق بالفضائل او الفواضل فالامران سواء وان الشبهة انما يرد اذا جعل سواء خبرا مبتدأ ما

وما بعده مبتدأ ثم الضمير في قوله تعلق راجع الى الثناء واشارة الى عموم الجميل المتعلق والرجوع الى نفس الجميل يوجب ركاكة في المعنى او ذكره

من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع الى الحمد فمستبعد جدا والفضائل جمع فضيلة وهي كل خصلة ذاتية

والفواضل جمع فاضلة وهي المزية المتعدية والمراد بالتعدي ههنا التعلق بالغير في تحققه وجوبا كالانعام اي اعطاء النعمة لا الانتقال

كما توهم واللام في الحمد والشكر اصلا لان المحمود عليه فعل اختياري فالبتة كما مر والفعل لا يقبل الانتقال اصلا والشكر فعل الخ

فان قلت لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع انه غير مذكور في الكتاب قلت لانه لما كان في حيز الحمد وقد فسره كان مظنة ان يقع

في ذهن السامع ان الشكر هل هو بهذا التفسير ام بين الفرق تخليصا للسامع عن ورطة الحيرة وليس المراد ان الحمد في هذا المقام من قبيل الشكر و

المادة مادة الاجتماع لان الشارح بان في الكلام تنبيها على تحقق الاستحقاقين ومع الاستحقاق الذاتي الاستحقاق لصفاته

الذاتية فالحمد ههنا على الصفات الذاتية مع صفة الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل اللهم الا ان يلاحظ ههنا

حمدان احدهما بازاء الصفات الذاتية المستفاد من التعليق باسم الله والاخر من التعليق بالانعام ويعبر كل منهما على حاله ويطلق الشكر

منهما مع الثاني ولا يخفى ما فيه من التكلف ينبئ عن تعظيم المنعم اي ليس في حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب في

تحقق هذا المعنى في شكر الجنان اذ لا يقدح فيه الجهل بالمبني كما لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع لمعنى الجهل بالموضوع وعدم استعماله على انه

يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار الغير او بالالهام او باخبار المعتقد نفسه او بفعله او يكون المبني بلا واسطة عن تعظيم المنعم

بالنظر الى الغير على كل من التقادير هو الاعتقاد لا غير وههنا بحث وهو ان الاخبار عن ذلك لا يستلزم تحققه فلا يخلو عن قصده

ولا شك ان قصد التعظيم معتبر في الشكر فالاحسن ان يبدل قوله ينبئ عن آه بقوله يقصد به فليفهم بسبب الانعام متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام

بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام في الانعام عوض عن الاضافة اي انعامه او اعتقاد ومحبة بالجنان

عطف على سابقه بأو وعطف لاحقه عليه بها يدل على ان مجرد الذكر اللساني او عمل الاركان شكر ولا يدافعه ما نقله البعض في حواشي شرح المطالع من

ان الذكر اللساني والعمل الاركاني لا يكون شكرا ما لم يطابقه الاعتقاد وخالفه افعال الجوارح الا دل لان تلك المطابقة وعدم المخالفة

شرط خارج ثم المراد من الاعتقاد التصديق الجازم راجحا ثابتا ام لا وقيل بل المراد به الجزم واعلم انهم صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد

اتصاف المنعم بصفات الكمال او اعتقاد اتصافه بصفة الانعام وانه ولي النعم في مقابلة النعمة لا مجرد المحبة ولا المجموع الاعتقاد

والمحبة وان لزمته فلا لطف لعطف المحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من موارد الشكر اللسان لكونه اظهر ثم الاركان لانباء بتوسط الاعتقاد

الذي هو اشرف الافراد ونظرا الى ان خير الامور اوسطها قوله او عملا وخدمة بالاركان انما عطف الخدمة على العمل تنبيها على ان العمل

انما يكون شكرا اذا كان على وجه الخدمة واما اذا كان بالاجرة فلا وحده حال من اللسان على تأويله بالنكرة عند سيبويه اي منفردا

وذهب الاصفهاني الى ان التعريف فيه وفي نظائره للعهد الذهني لا الخارجي والمعهود الذهني نكرة في المعنى وبهذا يعامل معاملتها كما صرح

فلا احتياج الى التأويل وقال ابو علي الفارسي انه منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اي يتوحد اللسان بكونه مورد الحمد توحدا

فعلى هذا يكون قيد النسبة الخبرية المستفادة من ضمير الفصل في قوله هو اللسان وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدته لا مع غيره

نعم النعمة اي الانعام ههنا اذ الفواضل هي المزايا القائمة بالشخص متعدية الى غيره على الوصف باللوم والشجاعة ليست الا صفة

للموصوف وان كان المتبادر ذلك ويدل عليه ان الوصف ههنا يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فلا يتحقق عدم صدق الشكر في هذه

الصورة بل هي للسببية والمعنى على الوصف بازاء العلم والشجاعة فان قلت الشجاعة ملكة نفسانية غير اختيارية فكيف يكون الوصف

بازائها حمدا وقد اشترط اختيارية المتعلق فيه قلت الشجاعة قد يطلق على آثار تلك الملكة ايضا كالخوض في المهالك والاقدام في

المعارك وهي المراد ههنا والاسم للذات المراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة واللقب والكنية فان قلت وضع العلم بازاء

ذاته تعالى فرع تعقله وحين لم يعلم حقيقته تعالى لم يتصور ذلك قلت لا نزاع في وقوع تعقله تعالى بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية

الفعلية على قدر ما ظهر منها بالفيض الالهي وانما المنتفي تعقله بكنه حقيقته وهذا غير لازم في وضع العلم كما في وضع للمعنى الخاص

المنع

47

على انه انما يتم ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى اما اذا كان وضعه بتعليم غيره بالالهام او الوحي فلا و
ذات الشيء قد يقال على حقيقته وقد يقال على هويته اي وجوده وقد يقال على ما يقابل الوصف والمراد ههنا هو الثاني وهو يستعمل استعمال النفس
واستعمال الشيء ولذا يجوز تانيثه وتذكيره وخص بالذكر في تعيين الذات من صفاته العلى الوجوب الذاتي الذي ينصرف اليه مطلق الوجوب
لاختصاصه به ولانطوائه على سائر صفاته لانه يحوي كل كمال ويبعد عن كل نقصان ثم ذكر استحقاق جميع المحامد الدال على ان كل كمال
وكل نوال الجنابه تعالى توطية لما ذكر من وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمدة بكسر الميم مصدر بمعنى الحمد قوله ولذا لم يقل الى قوله على تحقق
الاستحقاقين اي لكون لفظ الله علما للذات من حيث هو لا صفة مخصوصة من صفات الله تعالى علق الحمد عليه تنبيها على استحقاق
الذات من حيث هو اي من غير ملاحظة خصوصية وصف واعترض عليه بان لا اشعار في الكلام بالاستحقاق الذاتي اذ لم تعهد قواعد
ان تعليق امر باسم غير صفة يدل على منشائية مدلوله على انه ان سلم ذلك فانما هو اذا لم يصرح بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد
صرح ههنا بقوله على ما انعم والجواب ان هذا الفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للمنعم لان من ان تعليق امر باسم يدل على منشائية مدلوله
ذكر وصف الانعام بحمد واعليه بعد افادة الاستحقاق الذاتي لا يضره ولا يؤيده على ان لفظ الله تعالى لما دل على ذات متصفة بجميع صفات
الكمال واشتهر اتصاف تلك الذات بهذه الصفات في ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يحمل التعليق به في حكم التعليق بالمشتق الدال
على منشائية جميع الصفات قوله بل انما تعرض اه اضراب عن المقدر كانه سائلا سال بان هذا الابهام لا يضر اذ الاختصاص ثابت
في نفس الامر وبهذا التعرض المصنف بصيغة الانعام فقال ليس الامر كذلك بل انما تعرض اه وههنا بحث اخر وهو ان الاستحقاق الذاتي
هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد في حواشي شرح المطالع فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرده بالذكر
واجيب بان ذلك كالتصريح بانه ادى الواجب لما تقرر عندهم واشتهر من ان شكر المنعم واجب عقلا ونقلا ويمكن ان يجاب
بان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف الذاتية فانها لما لم يكن غير الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة
الانعام على ان الاستحقاق بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد ظاهر فذكر الانعام تصريحا بالاستحقاق الوضعي ايماء
الى ان كل صفة من صفاته مستقل بافادة الاستحقاق هذا وقد يقال المراد بالاستحقاق الذاتي انه اذا قطع النظر عن
غير الذات كان مستحقا لجميع التعظيمات ولا شك ان الله تعالى يستحق التعظيم لذاته ان المعبودية وصف مقتض لذاته لوجوده والزوم

46

وان لم تشتق حمد بالفواصل او الفضائل الا يقتضي ان الاستحقاق المعبود لذاته اذ يجوز ان يكون الفاعل مستحقا لذاته ان تعظم على
فعله فتدبر قوله وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به سياتي في تقديم المسند اليه انك تعمد الى اسم فتقدره تارة وتجعله مسندا اليه وتؤخره
اخرى فتجعله فاعلا لكل ويكاد يستدعي نكتة لا حاجة في ذلك الى اعتبار انه موخر في الاصل او مقدم فسواء اعتبر الحمد موخرا في الاصل بان يكون
التقدير احمد الله حمدا او مقدما بان يكون احمد حمد الله تعالى يستقيم بيان النكتة فلا وجه للاستصعاب بان النكتة انما هي لمن اخر الموضع الاول عن المقام
والحمد فان فيه لانه مبتدا ثم انه لم يرد باقتضاء المقام ما هو المصطلح في هذا الفن اذ الاهتمام ليس مقتضى بحال بل هو حال تقتضي لعدم الحمد
ومقتضى الحال هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذي هو مفتتح تاليفه يقتضي اهتماما بشان الحمد واراد بقوله مزيد اهتمام به ان الاهتمام العارض
للحمد بمعونة المقام ادى بالرعاية من الاهتمام الثابت للاسم ازايد على اهتمام غيره في نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى المقام
مع فصاحته لكن فيه بحث وهو انه يشكل بقوله تعالى فلله الحمد رب السموات الاية وقوله تعالى وله الحمد في السموات والارض وقوله تعالى في سورة التغابن
وله الحمد الى غير ذلك حيث قدم اسم الله على الحمد في هذه الايات مع ان المقام مقام حمد والجواب مع ان المقام في الاي المذكورة مقام الحمد بل مقام
بيان استحقاقه تعالى واختصاصه بالحمد كما اشير اليه في الكشاف وهذا يقتضي تقديم الظرف كما لا يخفى قوله على ان صاحب الكشاف اشارة الى دفع
ما يتوهم من ان في تقديم الحمد فوات التخصيص المقصود في هذا المقام ويؤيده تصريح صاحب الكشاف في سورة التغابن بانه قدم الظرفان في قوله له
الملك وله الحمد ليدل على الاختصاص فما ذكره في اقتضاء المقام تقديم الحمد معارض بفوات الحصر المطلوب فيه وحاصل الدفع ان اقتضاء المقام
منهم مع تصريح صاحب الكشاف بوجود الاختصاص في الحمد لله تعالى كما في لله الحمد فلا مانع من التقديم مع وجود المقتضي ان قلت فما وجه ما ذكره
في سورة التغابن قلت عبارته هناك ليدل بتقديمهما ونعرف النكتة في اختيار الحاصل بالتقديم فان قلت لا وجه لاعتبار التخصيص فيما نحن فيه
كما يجيء من ان المخاطب بالجملة القصرية يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بالصواب والخطاء والمخاطب ههنا هو الله تعالى كما ذكرت فيما سبق قلت الوجوب
المذكور في القصر الاضافي دون الحقيقي والقصر فيما نحن فيه حقيقي ولو ادعائيا ونظيره اياك نعبد قوله بان فيه اي في الحمد لله بتقديم الحمد وهذا
مبني على ارجاع الضمير الى ما ذكر هو المناسب لكلام العلامة حيث قال اجري صفات الربوبية والانعام بجلائل النعم ودقائقها والملك على الله
بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه حقيق به في قوله الحمد لله دليل على ان من هذه صفته لم يكن احد احق منه بالحمد والثناء عليه بما هو اهله
قوله وبهذا الظهر اه اي بتصريح صاحب الكشاف بان في الحمد لله دلالة على اختصاص جنس الحمد بالله تعالى يظهر ان ليس بقية الالف التنوين بناء على انه مناف
بيان ان م

ولا حقيقة بيان انه ردني شرح الكشاف على الوجهين الاولين بانه اشعار بكون اللام للاستغراق في الجملة عند الزمخشري ثم علله بقوله والوجه الثالث
هناك لم يرد عليهما بهما ماذكره هناك وذكر الوجه الثالث وسماه اولى مع انه يرد عليه ما ورد ظاهرا ما اورده هناك على الوجهين الاولين فلو ان
كان الكلام مسوقا لبيان ان مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق كما يبنى عليه ظاهر قوله من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق
لا لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق لكان اختياره وتسميته اولى في غاية البعد فعلى هذا ينبغي ان يحمل كلامه ما اورد على انه
فان قلت من اين يفهم منع صاحب الكشاف كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق قلت يفهم من قوله وهو تعريف الجنس لان اطلاق تعريف
الجنس على الاستغراق وان وقع في بعض المواضع الا ان الاصطلاح منعقد على تخصيص اسم تعريف الجنس وتعريف الطبيعة بالاشارة الى الحقيقة
حيث هي هي وصاحب الكشاف جار هنا على الاصطلاح المذكور بقرينة ذكر الاستغراق هنا في مقابلته والمحصل تخصيص تعريف الطبيعة الحقيقة بذلك
وهو المذكور في التنوير وفي بحث تعريف المسند باللام من حاشية الفاضل المحشي واما ماذكره الفاضل المحشي من ان الدال على ذلك ...
بالجنس في موضعين ولم يتعرض لانضمام الاستغراق بعينه ايضا لتعسف اما ... فلانه صرح بالجنس في سورة العصر ولم يتعرض لانضمام الاستغراق اصلا مع
انه لم يجعل دليلا على نفي الاستغراق بل صرحوا بان المراد الاستغراق فان قلت الاستثناء قرينة قوية ظاهرة على ارادة الاستغراق فاكتفى به
ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ولا كذلك شيوع ارادة الاستغراق في المقامات الخطابية قلت ادعاء كون قرينة الاستغراق كنار على علم في
هذا الموضع ويمكن ان يدفع بان المراد من القرينة التي ادعى كونها كنار على علم القرينة المجوزة للاستغراق والاستثناء في الاية الكريمة قرينة موجبة له
فالفرق ظاهر واما ثانيا فلان التصريح بالجنس وعدم التعرض لانضمام الاستغراق اصلا لا يدل على اقتصاره في منع حمد على الجنس من حيث
اذ يجوز ان يكون ذلك للاشارة الى احتمال الامرين الجنس من حيث هو والجنس من حيث وجوده في ضمن جميع الافراد ...
ودعوى ان القول باختصاص المحامد ... صدر ... شمس الملة والدين الفناري في تفسير الفاتحة ... ان يحمل على اختصاص الجنس لا ينافي
مذهب الاعتزال بخلاف الحمل على الاستغراق فانه ينافيه وذلك لان اختصاص الحمد الذي ذكره صاحب الكشاف ... على ما هو المختار
وهو الاختصاص في الاثبات لا الثبوت كما عرف في اثبات الجنس المذكور له لغيره لا ينافي ثبوته لغيره عند المثبت وكذلك قال السكاكي
وقد يكون الخبر عام النسبة والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد جاء وعمرو ذهب وهذا بخلاف اثبات جميع الافراد للمذكور فانه ينافي ثبوت شيء
منها لغير المذكور عند المثبت هذا كلامه ولا يخفى ان صاحب الكشاف قال بالاختصاص الثبوتي في سورة التغابن ... بل الظاهر ان مراده

لمذهب الاعتزال كما ذهب اليه الكثير من شراحه اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد فلا فرق بينهما في انهما ينافيان مذهب
قاعدة خلق الاعمال وكل منهما يقبل تأويلا يندفع به تلك المنافاة كما ذكره الفاضل المحشي فلا ترجيح لاختيار احدهما على الاخر من هذا الوجه
نعم بينهما فرق من حيث ان منافاة اختصاص الافراد لتلك القاعدة ذاتية ومنافاة اختصاص الجنس بواسطة استلزامه لاختصاص الافراد
لكن بهذا القدر من الفرق لا يتجه اختيار احدهما والحكم بان الاخر وهم كما لا يخفى على الفطن فان قلت لعل الكثير من الناس الذين عللوا اختيار الجنس ونفي الاستغراق
بما ذكر حملوا التعريف الجنسي المذكور في الكشاف على العهد الذهني الذي هو من فروعه كما هو الظاهر في المشبه به اعني الواو في ارسلها العراك وما ذكره من ابطال
التعليل السابق انما يتوجه اذا حمل تعريف الجنس على تعريف الطبيعة من حيث هي قلت لو سلم ان تعريف الجنس اذا قوبل بالاستغراق فمراده العهد الذهني ...
فردما ايضا يستلزم اختصاص جميع الافراد لان معناه ثبوت فرد ما له تعالى وانتفاؤه عن غيره فيستلزم ثبوت جميع الافراد واما منعه ان المعهود الذهني
في المعنى ومعنى التخصيص يقتضي معنى النفي فيكون في المعنى كالنكرة الواقعة في سياق النفي فيعم ثم الحق ان صاحب الكشاف كما يمنع كون الاستغراق معنى اللام
يمنع كونه مرادا في هذا المقام اما المنع الاول فلظاهر كلامه فيه مع ان الوجه الاخير الذي هو منقول عنه كما صرح به في شرح الكشاف يدل ايضا على ذلك ولانه
حصر في المفصل فائدة اللام في التعريف في العهد والجنس واما المنع الثاني فلانه مفهوم من كلامه ضمنا كما سنطلع عليه فالظاهر ان هذا الكثير من الناس عللوا
بما ذكروا كون الحمد في هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق اما باعتبار المنع الضمني او بان حملوا قول صاحب الكشاف فان قلت ما معنى التعريف في
الحمد لله على منع ... ان المراد بالتعريف الذي في الحمد لا طلب بيان مدلوله الوضعي ونظيره في قوله اولئك هم المفلحون معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان
المتقين هم الناس الذين بلغك انهم يفلحون في الاخرة او على انهم الذين ان حصلت صفة المفلحين ... فانه اراد بمعنى التعريف هنا احدى صورة
حيث ردوه بين العهد وغيره وسيجيء تصريح الفاضل المحشي بان المعنى الثاني الذي ذكره من فروع التعريف الجنسي وحمل كلام الكشاف على ما ذكروا
ان كان مخالفا لما ذكره السيد والفاضل المحشي في حاشيتيهما لكنه هو المناسب لكونه بيان مراد المقام لا بيان مجرد مؤدى اللام وانما قلت الظاهر
هذا اذ لو حمل على انهم عللوا به لكون مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق لزم حمل كلام الكشاف على ... وهو مستبعد
من تلك الفحول على ان نفي كون الاستغراق مدلول اللام بناء على مجرد منافاته لمذهب الاعتزال بعيد كل البعد اذ المنافي ارادة الاستغراق
ولا شك ان وضع لفظ لمعنى لا يقتضي ارادة ذلك المعنى منه في كل مقام واذا ثبت ان التعليل الذي ذكره كثير من الناس مسوق لبيان
كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق فظهر ان ما في الوجوه المذكورة هنا حقيقتها ان سياق ... لذلك ليستلزم سياق الكلام والاحقية

بالاختصاص في قوله ههنا هو الدلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق للثبوتي فلا ينفي الاستغراق سيما وحمل الاختصاص على الثبوتي اذا

لا ينافي لمنافاته مذهبه الا ان لقائل ان يقول ان الاختصاص الثبوتي مبني على التاويل ولا ضرورة ههنا مع ان الظاهر من مذهبه ارادة التحقيق ومناسب

لذو بالنيابة الاخرى لصدره فيما نقل عنه لقوله الحمد لله الذي خلق القرآن ثم غيره الى انزل لوجوه ذكرها الفاضل المحشي في شرح الكشاف

بل على ان الحمد ذكر على متعلق خبر مبتدا محذوف اي بل هو كذا والجملة عطف على جملة هذا الظاهر وبهذا اندفع ما يرد

على ظاهر كلامه من ان العطف بل على ان آه على قوله ان افعال العباد آه يدل على ان هذا ايضا يظهر مما اشير اليه بهذا مع انه لا دخل له في ذلك

بالتخصيص في الحمد لله دخل الفرد بالبناء ولا حاجة في دفعه الى ان ... الى ان نعرف الحمد للجنس

خلق الاعمال واما انه ساد مسد الفعل فلما قال بالتخصيص علم ان الجملة الاولى منتفية فان الجملة الثانية ... والعدول الى الرفع للدلالة

على الدوام والثبات اورد عليه ان الجملة الاسمية وان دلت على الدوام الا ان الخبر ظرف غير ظاهر الدلالة عليه الا ان قدر الظرف

بالفعل فقط لتصريحهم بدلالة الاسمية خبرها فعلية نحو زيد قد الدهر يشير الى عدم الاستمرار التجددي واما ان قدر باسم الفاعل فلانه بمعنى الحدوث بقرينة

عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل والجواب ان المفيد ههنا للثبات هو الاسمية بقرينة العدول والاسمية التي خبرها فعلية انما تفيد التجدد والدوام ...

داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه على ان لنا ان نقدر اسم الفاعل ونمنع كونه للحدوث ونقول يكفي للعمل رائحة الفعل ...

في اسم الفاعل بمعنى الثبوت ايضا وقد نص الشيخ في دلائل الاعجاز ان الثابت على ان زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل

بقرينة العربية فيما ذكره هذا الفاضل ان يقول المناسب لمقام الحمد على نعم الله المتجددة حينا بعد حين ... ان يقال نحمد الله ليفيد تجدد صدور

الحمد منا وتقوله بالله على استغراق الازمنة بمعونة المقام على ان فيه التفات النفس الى الثبوتي لانها اذا اعتادت الحمد ...

ولا شك انه فضل العبادات اشقها والتحقيق ان القاعدة في اختيار طريقة الحمد ويرجح جانب البلاغة ملاحظة المحمود عليه فان كان من الامور

الثابتة فالمناسب ان يعبر بالاسمية كما في سورة الفاتحة فان الربوبية صفة ثابتة للذات فلهذا اختير الاسمية والا فالفعلية

به بعض الافاضل ... والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما هو بمنزلته لا يدل على الاستغراق لعدم جواز زيادة

النايب على المنوب في الدلالة وان جاز قصوره عنه فلدير عدم دلالة المصدر على النسبة والزمان وههنا بحث وهو ان المحققين صرحوا

بان قد يقصد في المقامات الخطابية بمثل قولنا فلان يعطي الى الاستغراق لما سيجي في احوال متعلقات الفعل فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذي

الذي ... المصدر من ذلك القبيل والجواب ان ذلك في الفعل المنزل منزلة اللازم الذي لم يعتبر تعلقه بالمفعول والتنزيل المذكور في

فعل الحمد مما لا يحسن بل لا يصح وهو آه قوله وفيه نظر لان النايب مناب الفعل آه يريد ان المصدر المنكر كان في بيانه الفعل فيجوز ان يكون تعريفه لزيادة

معنى هو الاستغراق نفي العبارة مسامحة ولم يرد ان المصدر المعرف لا ينوب مناب الفعل حتى يرد عليه انه قد ينوب عنه ايضا كما في قراءة الحمد لله بالنصب

واجيب عن هذا النظر بان في الاستدلال مقدمة مطوية قابلة وان اللام وضع للاشارة الى مدلول مدخوله كما ذكرت في الوجه الذي اختاره ...

بان مراد المعترض عدم ثبوت المدعى بما ذكر في الاستدلال فانما يتم بتغيير الدليل وضم مقدمة اخرى تسليم لاعتراضه في التحقيق ... وحينئذ خفاء في ان

الاستغراق اراد بقرينة الاستغراق ههنا القرينة المجوزة له لا المرجحة والا لكان المعنى ان الجنس هو الشايع في الاستعمال مطلقا اي سواء وجدت القرينة

المرجحة للاستغراق او انعدمت كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى عدم استقامة ... الفاضل المحشي انما يدعي تحقق القرينة المجوزة ولو نبهناك ...

واعلم ان مبنى الكلام ههنا على مذهب صاحب الكشاف لان المصنف بصدد توجيه كلامه وقد صرح في المفصل فايدة اللام في التعريف والتعريف في العهد

والجنس فلا ينافي ما ذكره في التلويح من تقدم الاستغراق على الجنس عند المحققين ولا يقدح فيه ما ذكره الاصوليون من ان حمل على الجنس في نحو والله

لا اتزوج النساء مبني على امتناع الحمل على الكل وانه لو نوى الكل يصدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه وان ما ذكره صاحب الانصاف من ان

اللام ... العموم بدليل استعماله فيه من غير قرينة ودون العهد والجنس عليهما قوله او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف آه خلاصته ان الاستغراق

لا يستفاد من نفس اللفظ وهذا كالتصريح بان الحمل عليه يحتاج الى الاستعانة بالخارج فليكن هذا الوجه وبين ما ذكره الفاضل المحشي ...

والسبب في اختياره الجنس ان دلالة اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه بالله سبحانه لا فيها الى الاستعانة بالمقام ثم تفاوت فلا وجه لاختيار

احدهما دون الاخر فان قلت قد ضم الفاضل المحشي الى هذا الوجه قوله مع ان اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص جميع الافراد وكلام الشارح

خلو عن ذلك فلهذا ارده قلت قد اشار فيما سبق بقوله وبهذا يظهر آه الى هذا القيام فلعله اكتفى عن ذكره ههنا لما اشار اليه سابقا على انه

لا فائدة يعتد بها في ذكره وعلى اختصاصه بالله سبحانه لان المفيد لذلك الاختصاص على ما صرح به في احوال المسند هو اللام الجارة

وتلك الافادة لا يتفاوت حالها في الجنس والاستغراق لنفي ههنا بحثان الاول ان الدليل المروي عن صاحب الكشاف الذي نقله الشارح بقوله او على

ان اللام آه منقوض اجمالا لتخلف الحكم عنه في صورة العهد الخارجي كما لا يخفى ... اللام عنده كما صرح به في المفصل اذ يقال اللام لا يدل الا على التعريف

والاسم لا يدل الا على مسماه وهو نفس الحقيقة او الفرد المنتشر فاذا لا يكون ثمه عهد خارجي لا يقال هناك وضع اخر للمجموع بازاء المعهود

لا ما نقول فلا يتجه بالدليل المذكور وحده عدم كون اللام للجنس بل ينبغي ان يتعرض لعدم الوضع في المجموع بازاء الافراد فان ثبت
معلوم لا يحتاج الى البيان قلت فكذا المقدمة المطوية في التعليل الثاني التي اشرت اليها هناك البحث الثاني ان المفهوم من
كلامهم ان الحقيقة والاستغراق لا يجتمعان في مقام واحد بحسب اقتضاء ظاهر الحال لانهم ذكروا ان المعرف باللام اذا لم يكن حصر من الماهية
معهودة فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الافراد حمل على الحقيقة وان كان حمل على الاستغراق او العهد الذهني
فظاهر انه ان اراد الطبيعة انما يجوز اذا لم يكن المقام مقام ارادة الحقيقة من حيث الوجود فمقام الحمد اما ان لا يكون هذا المقام فيلزم حمل على
الجنس لا بل هذا ويكون امر اختيارا على الاستغراق واي كان فلا وجه لتعقيد الجنس فضلا عن ان يرجح لعدم الاحتياج الى الاستعانة بالمقام
وقيل ان يوجه اختيار الجنس بان المقام مقام ارادة الطبيعة من حيث الوجود نظرا الى اللفظ لكن تقييد الجنس على خلاف مقتضى الظاهر فان
ان الشرب على وجه الاختصاص مقتضى طبيعته تحقق اللازم وجوده مع ان فيه دلالة على اختصاص جميع الافراد به على ما انعم الظ
ظرف مستقر خبر بعد خبر لبطلان حصر الاستحقاق لا لغو متعلق بالحمد لفصل بينه وبين عامله تنبيها على ان الاستحقاق الذاتي اقدم من الوضعي كما قيل
فتدبر قوله فقد تعقب وجه التعسف اما في ارتكاب ما لا يجوز في خبر الاستثناء عند الجمهور صرح به ابن الحاجب لفوات ما هو المقصود على التوطئة
والتمهيد وايراد الالقاب ما لا يحس كما في توهمي الاخيرين فان الرفع والنصب على المدح وان كانا طيبين في انفسهما لكن ها هنا لبيان
ما علم بما لم نعلم مدحا وبهذا وجوه اخر الاول ان ينزل الفعل المتعدي منزلة المصدر عطفا على الموصول فهو كما ان الفعل يدل على الحدث
دون الزمان وقد يجرد في بعض المواضع لاحد مدلوليه مجازا الثاني ان يكون ما لم نعلم تفسيرا للضمير المبهم المحذوف الثالث ان يكون من قبيل
الا مع حذف الضمير العائد الى الموصول وكل ذلك تعسف اما الاول فلغاية ندرته وايضا الاصل الحقيقة فما لم يتعذر لا يصار الى المجاز
واما الثاني فلعدم جواز حذف الضمير المبهم مثل ما ذكر في عدم جواز حذف المبدل منه واما الثالث فلكونه خلاف الظاهر مع عدم اشتماله على
اللهم من يمكن بالنعم لكانه اخذ ملخصا ما يريد ان الحمد على صفة المنعم اشد تمكنا في القلب كما دل عليه تعريفه واما الحمد على نفس النعمة
فعلى سبيل التجوز بناء على انها اثر تلك الصفة قوله لقصور العبارة عن الاحاطة ولئلا يتوهم اختصاصه لبعض دون بعض مجموع الامرين
علة واحدة لحذف معمول الانعام وتقريره ان التعرض للمفعول اما على سبيل الشمول تفصيلا واجمالا واما بطريق التعرض للبعض
فالجزء الاول من العلة ناظر الى الاول والثاني الى الثاني ثم ان قصور العبارة عن الاحاطة بالمنعم به كله لم لا يكون حقيقة كما في

في التفصيل وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها او وحاركما في الاجمال وانما قال في المختصر لفظ الايهام المراد به الاشعار اذا توهم احد اقسام مطلق
الشعور والادراك ايماء الى اعتبار القصد في الخاص والمرايا على ما تقرر عندهم فموقع ما في الشرحين واحد وتوهم المنافاة وهم محض
ثم ان في ترك اختصاصه فيه وجهان اي اختصاص الانعام بشيء دون شيء اخر واختصاص الحمد على انعام دون اخر ولا يقدح في تحقيق التوهم افادة
تعليق الحمد على اسم الذات الاستحقاق لجميع الاوصاف المذكورة فافهم وقوله دون شيء معناه متجاوزا شيئا اخر وسيجيء تحقيقه في بحث القصر
قوله ويذهب نفس السامع كل مذهب ممكن الظاهر ان هذه العلة ايضا مع قوله لقصور العبارة عن الاحاطة علة واحدة لمطلق الحذف فيكون المجموع علة
عدم التعرض للبعض واما جعله علة مستقلة له فيرد عليه ان ذهاب نفس السامع الى ما ذكر يحصل في صورة ذكره بلفظ العموم ويجوز ان يجعل الحذف مجردا
هذا ولك ان تقول نزل المتعدي منزلة اللازم بقطع النظر عن تعلقه بالمفعول بواسطة خطابية المقام انسب فعل الانعام الى الله على وجه العموم فافراد
ذلك الفعل يكون متعلقا على جميع الانعامات ويمكن ان يكون مراد الشارح هذا فتدبر قوله ثم انه صرح ببعض النعم اذ شرع في شرح قوله علم
ما ان قوله فصل الخطاب فبين اولا على الاجمال ثم نزل اجزائه على التفصيل حيث قال فقوله وعلم الى ثم للترتيب في الاخبار كما في قوله بلغني ما صنعت
اليوم ثم ما صنعت امس ابدا ثم اخبرك ان الذي صنعت امس اعجب او للتراخي في الرتبة فان رتبة تفصيل تلك النعم متباعدة عن رتبة
اجمالها وسيجيء في مباحث الفصل والوصل زيادة تفصيل لهذا ثم ان المراد بالتصريح التعرض مطلقا بقرينة ذكره في مقابلة التعرض
بالمنعم ولفظ الاشارة في الموضعين فيما تعدد ببعض النعم نعمة البيان ونعمة القوانين الشرعية ونعمة بعث الرسول المقتبس لها ونعمة المعجزة
الدالة على صدقه وتلك النعم نعم الصلاة واصول والمراد بالايماء الى الاصول الايماء اليها من حيث انها اصول او نفس الايماء الى جميع النعم المذكورة
لا يقتضي الايماء الى كل واحد منها فانه اذا كان بعض تلك النعم مصرحا به والبعض مومى اليه يصدق على المجموع من حيث هو مجموع انه مومى اليه
وذلك باعتبار التغليب كما لا يخفى وتجويز ان يراد ببعض النعم نعمة البيان بان يجعل الايهام لتعظيم النعم التي في كون التصريح وحده ايماء
الى تلك الاصول مما لا يلتفت اليه لان تبين ان اصالة تلك النعم ثم تنزيل كلام المصنف عليه واحدا بعد واحد منتهيا الى الدعاء لمعادن
الرسول انفع الاسلوب فيه تنبيها على ان اصالة معادنهم ليست كاصالة تلك النعم صرح في خلافه متعادون استيناف جوابا
لسؤال عن وهو ان بقي ما يعقلون في هذا الاجتماع ويمكن ان يكون حالا من ضمير اجتماعه مع بني نوعه والاول اقرب قوله
في الالة بمشقة تعم يمكن ان يكون له نعم على ما هو في كل احد بحيث يعلم دلالة كل نفس على معناه من غير توسط الالة

فى الكتابة مشقة لا تتيسر الاهتداء الى ادوات تعسر حصورها فى جميع الاوقات والى الآلات باقية بعد انقضاء حاجة الاعلام فقد يلزم ان لا يطلع على مراده من

لا يراد اطلاعه عليه وهو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير الفصيح اما بمعنى الناطق فلا مؤنة او بمعنى المظهر فالمعرب بمعنى عنه او بمعنى الخالص من اللكنة

فالاظهر ترك اليه اذ المراد بالبيان ههنا ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون فصيحا بالمعنى المذكور ولعله اراد به معنى المظهر وجعل المعرب تفسيرا له

قوله ثم ان الاجتماع شروع فى بيان اصلية تعم القوانين ونعمة البعثة والمعجزات التنزل عليه ما ذكر فى الصلوة وتبيين المناسبة بين ما ذكر فى الصلوة

وبين ما ذكر فى الحمد يتفق الجميع عليه يرجع الى المعاملة والعدل باعتبار ما ذكر والى العدل فقط قوله لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة

انما قال لا يتناول بالافراد مع ان مرجع الضمير المعاملة والعدل اما باعتبار ما ذكر او باعتبار كل واحد وكذا الكلام فى قوله بل لابد لها حيث

لم يقل لهما وقيل فى الافراد ملاحظة تقييد المعاملة بالعدل ثم ان النحاة قد منعوا من تعريف خبر لا لام مع كونه مضافا وان كان مضافا الى

نكرة وقد يوجد ذلك ايضا فى كلام العرب العرباء بل فى عبارات بعض العلماء كانهم جعلوه بمعنى المغاير قوله بل لابد لها من قوانين كلية اى

لا فرق بينهما فى قولهم بدد وبيدده بدا اى فرقه والتبديد التفريق وتبدد اى تفرق او لا عوض لها منها من البد وهو العوض ثم الجار

والمجرور اعنى لها متعلق بالمنفى اعنى بد على قول البغدادى حيث اجاز فى الاطالع جبلا بترك تنوين الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف

كما اجرى مجراه فى الاعراب وخرج اعلى ذلك قوله صلعم لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت والبصريون اوجبوا تنوين مثله

الاسم لكونه مضارعا للمضاف معربا مثل لا خيرا من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما بنى الاسم فيه على الفتح كما فى ما نحن محذوفا هو خبر

المبتدا اى لا بد ثابت لها وقوله من قوانين خبر مبتدا محذوف اى البد المنفى من قوانين كلية وهذه الجملة الاسمية التبيينية لا محل

لها من الاعراب لانها مستأنفة لا خطاء ولو ان يكون من قوانين متعلقا بما دل عليه لا بد اى لا تبدد من قوانين وقد اشار الشارح

فى اواخر بيان المفتاح الى ان الظرف فى مثله خبر لا حيث قال فى قوله لا تعلق لا شارته ان لا شارته ليس معمولا للتعلق والا لوجب

نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا فتامل وقس على ما ذكر نظائره من التركيب ثم جاء المعجزات المعجزة امر خارق للعادة اظهره الله

على يد مدعى النبوة تصديقا له فى دعواه وهو كما يسمى معجزة باعتبار اعجازه يسمى آية باعتبار كونه علامة دالة على صدق الدعوى قوله

واعلى معجزات نبينا صلعم القرآن اما انه معجزة فلما ذكر فى الكتب الكلامية واما انه اعلى فلانه مفتاح يفتح باب السعادة الى انتهاء

على السعادة فى النشأتين ولانه باق على كل وجه زمان دائر فى الكتب على كل لسان بكل مكان وفى بعض النسخ واعلى معجزات النبى عليه السلام

السلام على ان يكون اللام للعهد او للاستغراق وقوله الفارق بين الحق والباطل اى الى ان قوله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة

قوله من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان البراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه

الاستهلال اول صوت الصبى ثم استعير لاول كل شئ فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوى تفوق الابتداء وفى الاصطلاح كون الابتداء

مناسبا للمقصود وهو فى التحقيق سبب لتفوق الابتداء لكنه سمى باسم المسبب تنبيها على كماله فى السببية ثم البراعة ههنا اما باعتبار ان الفن

فيما يتعلق بالبيان بالمعنى المراد ههنا وهو المنطق المعرب عما فى الضمير او باعتبار انها مشارك البيان المذكور ههنا فى الاسم كما سيجئ وان خفى

البيان فى المعنى وهذا المقدار يكفى لبراعة الاستهلال واعلم ان عطف الخاص على العام يشتمل على امرين افراده بالذكر بعد العام وكونه

الافراد بطريق العطف والمنبه على جلالة نعمة البيان هو الامر الثانى لما ذكر الشيخ فى اواسط الباب الثامن ان ذكر الخاص بعد العام انما يكون تنبيها

على فضله ومزيته اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف دون الوصف والابدال ثم كون افراد الخاص بعد العام مشعرا بجلالة نعمة البيان باعتبار انه

يومى الى ان الخاص بلغ فى الشرف والكمال الى حيث يرفع عن الدخول تحت العام كما اشير اليه فى قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان حيث

خصه بالذكر من بين النعم الواصلة الى الانسان بعد خلقه وايضا ذكره فى اوائل السورة المشتملة على تعداد النعم وقرنه بتعليم القرآن وخلق

الانسان ويجاز ان جليلتان والضمير فى اليه راجع الى الجلالة باعتبار انه بمعنى الشرف وانه ماول بان مع الفعل ما لم نعلم مفعول

ثان لعلم والاول محذوف اى علمنا ولا ضير فى ذلك اذ ليس علم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه كيف وقد وقع

الاقتصار عليه فى قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمتنا ولو كان من افعال القلوب لكان مفعوله الاول عين الثانى وهى من دواخل المبتدا والخبر

فظهر ان القول بان الاختصار وقع على كلا المفعولين وان علم نزل منزلة اللازم ومن البيان متعلق به وما لم نعلم بدل منه بدل البعض من الكل

تكلف مستغنى عنه ثم ان التدريج بما لم نعلم وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم تنصيص على ان الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم

ولله المنة ولرسوله ودفع توهم ان المراد بالتعليم تذكير ما نسى تجوزا كما سبق مثله وعن الشارح ان المراد ما لم يكن نعلم باجتهادنا و

قوانا رعاية للسجع قيل عليه يحصل رعايته بان يقال وما لم نعلم من البيان علم ورد بانه تركيب اخره الكلام فى تقديم من البيان فى

هذا التركيب الذى قدم فيه وعلم على ان فيه ايضا ارتكاب خلاف الظاهر وهو تقديم المفعول خبر من نطق انما اختار خبر من نطق على من

للمشتق الذى وضع له علما من ناسب ما ذكر فى الحمد من التعرض لنعمة البيان واختار النطق على القول لئلا يحتاج الى ان

يعني عام خص منه البعض وهو الله تعالى وفيه ايماء الى ذوقه وما ينطق عن الهوى للشارع المقنن للقوانين اشارة الى ان الشارع

بما ذكره سبب السعادة وذريعة لما كان عليه السلام واسطة في وصول نعمة الاسلام الينا مع ما في الدعاء له من المثوبات الموعودة كان الدعاء له

تلو الثناء على الله تعالى على ما فسر في الكشاف ايماء الى ان ههنا معنى اخر وقد مر في شرح الديباجة قيل الانسب ان يكون المراد بمن اوتي الحكمة وفصل الخطاب

الانبياء عليهم السلام وبمن اوتي الحكمة وفصل الخطاب الرسل صلوات الله عليهم فان النبي عليه السلام هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما او

خصوصا ولاحظ من الانبياء عليهم السلام وعبارة الرسول هو الانسان المبعوث ملاحظة ارساله اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة

وبذا مبني على اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو المشهور والى هو قريش بان عدد الرسل زائد على عدد الكتب فتامل واما اوتي اما

دلالته على ان ليس من عند نفسه فقط واما دلالته على انه من عند ربه فبملاحظة ان انبياء الحكمة لا يصح الا من الله فكان قوله وترك الفاعل

بدل بل الفعل لا يصح الا لله يستغنى عنه العلم الا ان يحمل توضيحا للسابقة قوله اشارة الى المعجزة اراد بالمعجزة الكتاب الذي هو القرآن

فاللام للعهد والاشارة ابتدائية تناول فصل الخطاب اياه وصدقه وقيل المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما تبين ادراك البعد

الا وما من ظاهر الدليل لان المراد ههنا اما الكتب المنزلة على الرسل عليهم السلام والقول بالاعجاز في غير القرآن ههنا غير ظاهر كان

ما في الكتب ليست منزلة للاعجاز واما ما يعمهما ويشملهم القولية فالاول اظهر ففصل الخطاب البين من الكلام الذي يبين للمخاطب

البين كما قال في المختصر الخطاب المفصول رمزا الى ان اضافة الصفة الى الموصوف بمعنى من البيانية اي تبيينه من يخاطب

ولا يلتبس عليه اي يعلمه لانه روعي فيه جميع ما لابد في الافهام فالتبيين ههنا بمعنى العلم والفهم وهذا احدى بنفسه واما الذي بمعنى الظهور

فهو لازم واعترض عليه بان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول القرآن وفيه من المتشابهات ما لا يتبينها من يخاطب به ويلتبس عليه

واجيب بان معناه ان خطابه خالص عما يوجب الابهام وصعوبة فهم المرام مما يخل بفصاحة الكلمة والكلام والاقرب ان يجاب

بان الكلام مبني على مذهب المتاخرين من ان الراسخين في العلم يعلمون تاويل المتشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب توجيه

الكلام نحو الغير للافهام فمخاطب البارى فيه بحيث ان يعلم ما خوطب به وهم يتبينونها ولا يلتبس عليهم او بان المخاطب بها هو الرسول

وهو يتبينها والله اعلم او بمعنى فاصل اي قيل ابقاء الفصل على معناه الحقيقي الذي هو التمييز او التمييز وحذف اطاره

على طريق المبالغة كما في رجل عدل انسب بما عليه ائمة المعاني على ما نص عليه الشيخ عبد الله وقوله كما في اقبال وادبار

بحث لان الفصل اذا ابقي على معناه الحقيقي كان مضافا الى معموله الذي هو له فلا يحسن جعل تلك النسبة مجازا عقليا وما سينقل عن الشيخ

في نسبة المصدر الى ما تقدم فيما هو له لا فيما اضيف اليه الا ترى انك لو قلت اعجبني عدل السلطان ولم ترد بالعدل العادل بل القضية بمعناه

كان منسوبا الى ما هو له نسبة حقيقية فلا لطف في جعل تلك النسبة مجازا بل المجاز هو نسبة الاعجاب اليه واما اذا قلت اعجبني سلطان عدل فاعتبار

التجوز في نسبة العدل الى السلطان على طريق المبالغة عين اللطف ثم ابقاء الفصل على حقيقته على ان لا يرتكب تجوز اصلا لا يعقل فتدبر

قوله اصله اهل ما بدل الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء ابتداء الفا لم تجر في موضع اخر واما قلبها همزة

فمتفق كما ان اصله ماه بدليل مياه واما قلب الهمزة الفا فشائع قوله بدليل اهيل وجه استدلال البصرية ان التصغير يرد الاشياء

الى اصولها ولم يسمع في تصغير آل الا اهيل ولو كان اصله اول لسمع تصغيره في الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشراف لا يستلزم اختصاص

استعماله بالاشراف في تحقير وقصد تحقير من له خطر او تقليله على الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اولي الاخطار العظيمة واما لو

بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف ذلك فقد تناقض فيه بان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير كما مر جوابه

قوله خص استعماله في الاشراف ومن له خطر يريد ان فيه تخصيصين الاول انه لا يضاف الا الى العقلاء فلا يقال آل الاكرام وآل مصر وانما

اضافته يدينه من العقلاء الذي من له خطر قيل لما ارتكبوا في الآل التغيير اللفظي بتغيير الهاء ارتكبوا التخصيص الاول توضيحا

للملائمة بين اللفظ والمعنى ولما كان الهاء حرفا ثقيلا لكونه من اقصى الحلق تطرق الى الكلمة نسبت قلبها الى الالف الذي هو حرف ضعيف

بعض قوى ارتكبوا التخصيص الثاني جبرا لهذا النقص قوله اطهار جمع طاهر كعدل جمع عادل وقال الحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت

كما نص عليه الجوهري حتى قيل ان جمع صاحب صحب وصحاب وصحبة واصحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كنمر وانمار واما

المثل المشهور اعني اجناؤنا ابناؤنا اي الذين جنوا على هذه الديار هم الذين بنوها فقد قال الجوهري ان المثل جناتها

بناتها الا ان يكون هذا من النوادر على ما يجري في الامثال وقد يقرر اراده كون الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى لانه جمع حقيقي له فلا يخالفه

بن لا يخالفه قوله وصحابته الاخيار الصحابة في الاصل مصدر يقال صحبه صحبة وصحابة اطلق على اصحاب خير الانام عليه وعليهم السلام

ولكنه خص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال في اصحاب الرسول كالعلم لهم ولذا نسب الصحابي اليها نحو الاصحابي ثم المختار

عند جمهور اهل الحق ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول عليه السلام وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل او ادرك الرسول والاكثر

[illegible]

ان الموصول لا يحتاج الى ما عدا الرؤية مما ذكره الرضي في بحث العوض وان المراد منها كل مسلم ممن صحب النبي صلعم ولو ساعة وذلك للملازمة المفهومة
من نحو اصحاب الجنة واصحاب النار فيعرف منه حد ذلك قيل كان اهل الرواية عند وفاته عليه السلام مائة الف واربعة عشر الفا قوله جمع خير بالتشديد
اي صورة او تقديرا بان يكون جمع خير مخفف خير صفة مشبهة كاموات جمع ميت وهو احتراز عن خير بالتخفيف مطلقا اسم تفضيل فانه لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث لانه مخفف اخير من افعل من لا يعرف نفسه لكونه من بنات الفعل ومعنى لا فعل التعجب غير المنصرف فيه كما تقرر في النحو قوله
اصله مهما يكن من شيء مهما مبتدا او قال في مغني اللبيب ومعناه ما لا يعقل غير الزمان مع تضمين معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده او الجواب وحده او
مجموعهما على الاختلاف ويكن تامة بمعنى يوجد وفاعله ضمير راجع الى مهما ومن شيء بيان له وفائدته زيادة البيان والتعميم لا لان من زائدة وشيء
فاعل يكن ليبقى المبتدا بلا عائد اذ التقدير مع الاستغناء تكلف لا يصار اليه فما بقي مهما يكن خبر يكن على انه ناقصة ومن شيء اسمه ومن زائدة لان الربط
غير موجب عند ابي علي والوجه الاول ولذا مال اليه الشارح ثم ان ما ذكره من ان اصل اما مهما يكن الخ مبني على ان يكون مراد سيبويه بقوله اما زيد منطلق
معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق انه في الاصل كذلك وقال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان المعنى البحت تصوير ان ما يفيد لزوم ما بعد
فانها لما قبلها لا انه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يكن في الدنيا شيء فحذف الشرط وزيدت ما وادغمت النون في الميم وفتحت
همزة حرف الشرط والتفصيل مذكور في شرح الرضي قوله بعد الحمد والثناء ينبغي ان يريد بالثناء الثناء على الرسول بقرينة سياق
المادحة الى ضمير الصلوة والاولى ان المناسب ان يقول بعد الحمد والصلوة كما في المختصر موقع اسم المبتدا ايراده بعد اداة الدال اي اسمية
عود الضمير اليه [illegible] قوله مهما تأتنا به من آية [illegible] الراجع اليه [illegible] على
والسهيل وابن [illegible] كتب النحو واعلم ان ظاهر ما ذكره ههنا من كون اما واقعا موقع
المبتدا او فعل الشرط مخالف لما ذكره في احوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله كما واما ثمود فهديناهم الاية حيث قال ثمة اصل اما زيد
فقام مهما يكن من شيء فزيد قام فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد فانه يدل على ان اما
لم يقع الموقع اداة الشرط [illegible] كلامه [illegible] المذهبين [illegible] بحث اخر وهو انه لم يفهم من كلامه ههنا ان كلمة بعد من تتمة الشرط
ويدل عليه قوله في المختصر والعامل فيها اما لنيابتها عن الفعل والاوجه تعلقها بالجزاء لان المقصود [illegible] والاصل [illegible] قولك اما زيد
فقام ان القيام واقع البتة كما صرح به هناك فالمعنى ههنا ان التاليف بعد الحمد لازم [illegible] لان التاليف [illegible] موقوف [illegible] شيء

شيء بعده اذ لا يخفى ان المعنى المذكور انما يلائم تعميم الشرط واطلاقه لا تخصيصه وتقييده فتأمل قوله لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا
المشهور ان لزوم الفاء لاما كلي لا يحذف عن جوابها الا في ضرورة الشعر كقوله فاما القتال لا قتال لديكم فقوله غالبا قيد لقوله
للشرط وانما كان لزومها لاما كليا وان كان للشرط اكثر بالبدل على تضمنها معنى الشرط بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى دليل
فهذا اللزوم الكلي في اما تحقق وعينها الا في الشرطية ولا يستلزم مرتبتها على الاصل وقد يقال لزومها لاما ايهم اكثر [illegible]
لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا اللزوم ما دل بالالزام اي لزومها لصوق الاسم اذ لو ابقي على ظاهره لزم ان لا يحذف اللام المنقول له
اعتبر قصارا لان اللزوم صفة للصوق والقصار من ضميمة [illegible] اي ادنيه صفة القاضي فلا يكون فحلا لفاعل الفعل المعلل
من جملة الشروط الحد فهنا في المشهور ثم الظاهر ان قوله اللازم مجرد صفة الاسم ولزوم الاسم للمبتدا لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان
ويلائم هذا التوجيه فوره والبقاء له بقدر الامكان فان اللازم للمبتدا لما كان نفس كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم نهايته [illegible]
ولما هيكل لتعيين حرفية الاجمل لصوق الاسم اي وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنه اذ ما لا يدرك كله لا يترك كله وقد يروى مرفوعا صفة للصوق
ولصوق الاسم له معنيان احدهما هذا الذي ذكرناه وثانيهما لصوق مفهوم الاسم فاريد بلفظه المعنى الاول وبضميره المستتر في اللازم المعنى الثاني
[illegible] وان اعترض على لزوم لصوق الاسم لاما بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان واجاب الشيء في الحواشي بان
التقدير فاما المتوفى فالاسم لاصق لها تقديرا واما الفاضل الرضي فلم يذكره بل قال انما اللازم [illegible]
اسما ام لا قوله لما ظرف بمعنى اذ الاظهر ان يقول بمعنى اذ كما قال ابن مالك لا انهما مختصان بالماضي وبالاضافة الى الجملة بل هي فعل ماض
ان قلت فاين ذلك الفعل في قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم قلت سقاؤنا فاعل فعل محذوف
وتفسيره وهي بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل اقول وقوله شم امر من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط
سقاؤنا قلت لعبد الله شمه [illegible] والوجه ما تقدم وهو انه ظرف يستعمل استعمال الشرط لانه اذا اتحد معناه بمعنى الاسم كان
ايضا اسما فان الاسمية والحرفية انما تدوران على المعنى واعترض ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم
بانه اذا كان ظرفا كان عامله الجواب والواقع في اليوم لا يكون واقعا في امس واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس
اكرمتك وهذا مثل قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فان الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته

وعلم توابعها يرد ان المضاف ههنا مقدر عطفا على المضاف السابق اعني علم البلاغة بان يكون لفظ وتوابعها مرفوعا باقامته مقام المضاف
في الاعراب كما هو المشهور او مجرورا على تجويز سيبويه ابقاءه على اعرابه لان توحيد الضمير في به لا يلايمه بل اراد ان توابعها معطوف على المضاف اليه
السابق اعني البلاغة بان يكون البلاغة علما للفنين المخصوصين كالعربية لجميع العلوم الادبية كالمعاني والبيان ونحو ذلك ويكون علم البلاغة
من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو هكذا قيل وفيه انه يلزم الاستخدام في ضمير توابعها وان يكون الاضافة في المعطوف عليه بيانية وفي المعطوف لامية
ان المشهور وسيذكره الشارح في اخر المقدمة ان علم الفنين علم البلاغة والتوالي الى حد شائبة التعسف ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص
بالبلاغة هو المعاني والبيان كما يفهم من قول الشارح في اخر المقدمة وسموها المعاني والبيان علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها
وتوابعها مجرور معطوف على البلاغة وافراد العلم المضاف اليها يكفي في افراد ضمير به وههنا بحث وهو ان الزمخشري حصر علم الادب
كما هو المسطور في اثني عشر قسما على ما اشار اليه السيد في شرح المفتاح ولم يعد البديع قسما براسه بل جعله ذيلا لعلم البلاغة
وكذا السكاكي فلم عده المص قسما براسه وجعله مع الفنين الذين هما الغاية القصوى من العلوم الادبية في قرن واحد واليه جعل هذه العلوم
الثلاثة من اجل العلوم معللا بان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز بها مع انه لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور
ان اعجاز القرآن لكونه في اعلى طبقات البلاغة والجواب انه لا تم دخل البديع في معرفة دقائق اللغة العربية بل النحو اقرب في ذلك منه … ما لا دخل منه
في الافادة والجواب عن الاول ان الحق في هذا المقصد لا يخفى ان البديع ان موضوع علم البلاغة بالحقيقة معتبرة في موضوعات العلوم
متميزة اليه فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه وعن الاخرين ان البديع لما كان تابعا للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم بالاجلية
والادقية واجري التعليل على ذلك لانه لم يجعله اجل جميع العلوم او التعليل بحصر الكشف عن وجوه الاعجاز وكذا بحصر معرفة دقائق
العربية في هذا الفن يقتضي اجليته من العلوم العربية التي تتعلق بالنظم من حيث ان لها دخلا في افادة البلاغة في الجملة بل جعل طائفة من العلوم
اجل ما سواها نظرا الى ان افعل التفضيل اعني اجل ليس من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به الزيادة على المضاف اليه قلت
يشترط في هذا القسم دخول المضاف في المضاف اليه كما تقرر في النحو مع ان اضافته سوى الى ضمير المضاف نعم من هذا القول قلت
الاظهر انه لا وجه لاشتراط الدخول على مذهب الشيخ عبد القاهر وابن السراج والجزولي وابي علي حيث ذهبوا الى ان الاضافة لفظية
بمعنى من الابتدائية ولم يبق فيه فرق بين افضل القوم وافضل من القوم وانما وجهه على … وهو ان الاضافة …

بمعنى اللام كما في القسم الاول المتعلق على كون الاضافة فيه محضة معناها وبهذا يعرف المضاف اليه فيه لا الاتفاق وفي القسم الثاني بان …
الا ان يجعل الاضافة من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة فاول المطابقة بالجمع حتى لا يفوت المطابقة لمن هو له الواجبة ههنا
وجعله قدم الطائفة في بعض النسخ وجعلها على تاويل بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم الثلثة قوله اذ به يعرف دقائق العربية اي اللغة
العربية واما ترك ذكر الموصوف فيوهم ان دقائق الفنون الادبية باسرها يعرف بهذا العلم فيفيد بهذا الايهام تفخيما لشانه قوله واسرارها
قيل الضمير راجع الى الدقائق لان الاصل رجوعه الى المضاف فيما لم يكن بلفظ الكل واشباهه مقصودا بالذكر وذكر المضاف اليه بطريق التبعية
والسر هو الدقيق الخفي فاسرار الدقائق بمعنى دقائق الدقائق كخيار الخيار وعيون العيون ولا شك ان دقائق الدقائق عبارة عما هو ادق واخفى
فيكون تقدير الكلام اذ به يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي ادق ولما كانت ادقية العلوم مستلزمة لادقية الطريق الموصل
اليه كان علم البلاغة وتوابعها ادق العلوم سرا فاستقام امر التفريع بلا احتياج الى التزام طي مقدمة هي مناط التفريع ومصححه
وهي ان دقائق العربية ادق دقائق … وبه يكشف قد مرت اشارة الى رجوع الضمير الى العلم لكنه بطريق التغليب اذ لا دخل لعلم
توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور ثم ان المص قدم في اللف بيان اجلية هذه العلوم على بيان ادقيتها لكونه ادخل في مدحها
واخر في النشر دليل هذه المقدمة اعني قوله وبه يكشف عن دليل المقدمة الاخرى اعني قوله اذ به يعرف لكون معرفة دقائق العربية واسرارها وسيلة الى ذلك
الكشف مقدما عليه في الوجود قوله في نظم القرآن حال من وجوه الاعجاز او من الاعجاز لصحة اقامة المضاف مقام المضاف اليه بان يقال ويكشف عن
الاعجاز في نظم القرآن استاره فيكون من قبيل قوله تعالى فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا قال الشارح في حاشية الكشاف عند الكلام على هذه الاية حنيفا
حال من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم
اذ اتبعوا ملته ورايت هندا اذ رايت وجهها بخلاف رايت غلام هند قائمة واختلفوا في عامل مثل هذا الحال فقيل معنى الاضافة لما
بينهما من الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه
المذكور واما الحسني ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف انتهى كلامه وقد اشار بقوله والصحيح الى بطلان القول
الاول اذ لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق المذكور لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف جزءا او كالجزء معنى بل يلزم تجويز وقوع
الحال من كل مضاف اليه سوى … ما يجوز في الصور الثلث التي ذكرها ابن مالك في الالفية حيث قال ولا تجز حالا من المضاف له

ان ذا اقتضى المضاف عمله او كان تبرزا ماله ضعيفا او مثل جزءه فلا تخفيفا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز من قبيل ذكر
السبب وارادة المسبب واعلم ان الدليل قسمان اني يكون واسطة في حصول التصديق بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فقط ولمي يفيد التصديق
المذكور سببه نسبة المحمول الى الموضوع بالثبوت او السلب في نفس الامر والاستدلال بالمعلول على العلة الاخلاط اني وعكسه لمي ولا شك
ان اللمي اولى وانفع فمعرفة اعجاز القران بالبرهان اللمي على الوجه المختار وهو ان سبب اعجازه كونه في اعلى مراتب البلاغة انما يحصل على
التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة بالبرهان الاني حاصلة من علم الكلام فلا غبار في حصر كشف الاستار النوعي
عن وجوه الاعجاز في هذا الفن سواء كانت في قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة او الاعجاز المراد بالاعلى الاعلى
وهو مرتبة من البلاغة يعجز المخلوق عن الاتيان بمقدار اقصر سورة منه في تلك المرتبة فيتناول الطرف الاعلى وما يقرب منه فلا يرد ان
الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى ليقتفي اثره اي يتبع النبي صلعم في طريقته او يتبع طريقة النبي عم وفوزا فيكون
نصب على التعليل لتقتفي او رفع اي هو يفوز فيكون من اجل العلوم اكون معلومه من اجل المعلومات اورد عليه ان الثابت
فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وذا لا يستدعي كون معلومه الذي هو مسايله من اجل المعلومات
اذ ليس في هذا العلم مسئلة حكم فيها على القران بخصوصه بعرض ذاتي بل اقصى ما يثبت ان يكون القران من جزئيات موضوعات مسايله
وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع وبالجملة تعليل ترتب قوله فيكون من اجل العلوم على ما قبله لقوله لكون معلومه من اجل المعلومات
مشكل جدا فتكتفي بحسن العناية لجنس ولو ادعى ان معلوماته في انفسها من اجل المعلومات لكان كلاما اخر لا مساس له بما نحن فيه
اذ ليس الكلام الا في تعليل ترتب المذكور على ما قبله كما ذكره والجواب ان كلام الله تعالى اشرف التراكيب وقد تقرر ان المعلوم اذا كان
اشرف كان العلم به اشرف فعلم القران اشرف ولا يستفاد هذا العلم عنه فقد الذوق الفطري الا بمعرفة مسايل هذا العلم فلا جرم
يكون هذا العلم ايضا اشرف فقوله وذا لا يستدعي كون معلومه ثم والحصر المستفاد من قوله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع
ثم ايراد جلالة المسايل اما بوثاقة دلايلها او بتعلقها بمعرفة احوال اشرف الاشياء والثاني موجود ههنا والمراد بالمعلوم في
عبارة الشرح ما يعلم من هذا العلم لا المسايل كما توهم بقرينة ارادة على انه تتميم الكلام ح ايضا وجلالة العلم بجلالة المعلوم
وغاية الحصر المستفاد من اضافة المصدر على ما سيصرح به الشارح في قوله لمقتضى الحال الا باعتبار المناسب للشان في القضايا

المبادي فلا يرد حصول جلالته بوثاقة الدلايل كما مر جوابه على ان افادة اضافة المصدر الحصر ليس بكلي وسمي الكلام علمه ان شاء الله تعالى
فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره ويريد ان كلام المص مخالف لكلام المفتاح من وجهين تقرير الاول ان المص حصر سبب معرفة الاعجاز في هذا العلم
لان المراد بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القران معرفة انه معجز كما صرح به الشارح والسكاكي حصره في الذوق اذ لا يخفى ان اسناد الادراك
الى الذوق في قوله ومدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا اسنادا الى السبب كما يشير اليه قول الشارح في الجواب وهو بالذوق المكتسب منه والافادة
هو النفس ليس الا وتقرير الثاني ان المص اثبت كشف القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم والسكاكي نفاه حيث اصله فدفع الوجه الثاني وادرج فيه
دفع الاول وانما قدم الجواب عن الوجه الثاني اهتماما به لان المخالفة الثانية اظهر من الاول فان المص حصر سبب كشف الاعجاز في هذا العلم والسكاكي
حصر ادراك الاعجاز في الذوق ولا مخالفة بينهما ظاهرا الا ترى انه لو حصر احد مدرك الكليات في النفس الناطقة وحصر سبب ادراكها في
العقل لا يستقام كذا الحصرين وانما يظهر المخالفة لملاحظة ان اسناد الادراك الى الذوق اسناد الى السبب كما اشرنا اليه وهو بالذوق المكتسب منه
الذوق على ما اورده الشارح في شرح المفتاح قوة ادراكية لها اختصاص بادراك لطايف الكلام ووجوه محاسنه الخفية فان قلت قد صرح
الشارح في شرح القسم السابع بان لو هذه تفيد كون ضد الشرط المذكور اولى بالملازمة للكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء
كقولك ازيد بخيل ولو كان غنيا فكيف يستقيم ههنا قلت بعد تسليم لزوم هذا المعنى في جميع استعمالاتها مضمون الكلام السابق ههنا انحصار
سبب المدرك في هذا العلم ولا شك ان هذا الانحصار الا صح على تقدير عدم توسط الذوق المكتسب منه بان يدرك بالعلم نفسه في مقابل
الذوق اولى كما لا يخفى قوله وهذا اشارة الى ان وجه الاعجاز مدرك بهذين العلمين لا بغيرهما من العلوم قوله لا طريق اليه الا
بعد من هذين العلمين الظرف اعني اليه لغو متعلق بطريق على قول البغداديين لما فيه من معنى الاقتضاء والاطول بدل من محل اسم لا لانه مبتدأ
في الاصل والخبر محذوف اي لا طريق موجود او خبر او بدل من الخبر المحذوف على راي من جوز حذف المبدل منه في باب الاستثناء ويمكن ان
يكون الظرف مستقرا خبرا والاطول بدلا منه او صفة لاسم لا والاطول على ما ذكر من الوجوه قوله لا علم بعد علم الاصول اقرب للقضاة
من هذين العلمين المراد من علم الاصول اما اللغة والنحو والصرف او الكلام جار على انه لا بد منه من تاويل المتشابهات وردها الى
المحكمات وهو المدة الكبرى في معرفة معاني القران كما ذكره الفاضلان في شرحيهما للمفتاح فالبعدية على الاول زمانية اي بعد حصول
علم الاصول لتوقفه عليه وعلى الثاني رتبية تشريفيه ان قوله الكشف شيء مرفوعا ومنصوبا ووجه الاعراب كما سبق واعترض على الشارح

وجه الاعجاز

بان من يقل قوله علم نعد على الاصول او اختلالا في المقول اشكالا اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا لا اعلم في باب التفسير بعد علم
الاصول اقرا منهما على المراد بمراد الله من كلامه ولا اعون على تعاطي تاويل متشابهاته ولا انفع في درك لطايف نكته واسراره
ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه وقد ذكروا ان الظرفين اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان باقرا اي اعون والانفع
على معنى لا علم انفع منهما في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلقا بمعنى النفي المستفاد من لا علم فاذا تعلقا بغير الاكول
الاكشف مفيدا ابا للظرفين المذكورين ايضا كما لا يخفى وقد حمل الش عبارة المفتاح على الوجه الثاني فنقلها كذلك [illegible] واما الثاني
فلان المستفاد من هذه العبارة ان علم الاصول اكشف بل انه اكشف منهما وان غيرهما كاشف ايضا لكنهما وكل منهما بالغ في حد الكشف
في الغاية ليس المدعى المزوم العقلي بل المفهوم الذوقي الذي هو المبين في علمنا هذا فان المفهوم من قولهم لا اعلم من فلان في البلد
اعلام من الكل [illegible] اجرى الكلام على ظاهره لا يلزم منه ثبات الكاشفية لهذين العلمين اصلا اذ انتفاء علم في البلد بحقيق
العالم فيه من اصله ولا يجوز تجريد اكشف عن معنى التفصيل لمكان الاقتران بمن في عبارة الش وان لم يكن كذلك في عبارة المفتاح والجواب
عن الاول ان الشارح المحقق نص في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ما يبغ الذين يتقولون من حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون
على ان القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالقاعدة الكلية تقييد المعطوف به لا يجوز الاستعمال بخلافه ولا يفهم من الكلام سوى ان الشيخ
قد ثبت القول بذلك في دلائل الاعجاز في قوله تعالى الله يستهزئ بهم والتقييد في قوله تعالى الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا
ملاحظة تعلق الفعل [illegible] لا يعلم ان بالزمان ولا حد [illegible] عن الثاني ان افعل التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده
عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل متزايدا الى كماله
الى ان يزيد [illegible] على المبالغة في اضافته بحيث يفيد عدم وجود اصل الفعل في [illegible] وجوده الى كماله فيه على وجه الانفصال
فيقصد كمال التفضيل وهو المعنى الذوقي في الافاعل من صفاته تعالى او ان يراد في اصطلاحهم تقصد التفضيل كقولنا الله اكبر
واستشهد [illegible] بهذا المعنى [illegible] حكاية عن يوسف عليه السلام رب السجن احب الي مما يدعونني اليه وقول [illegible] الآن احوم بوما
شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان وقد يمكن ان يكون الاعظم من ان ينضبط العلم معنى الاكشف عبارة المفتاح
ان هذين العلمين متباعدان في الكشف من حل [illegible] بان فيه الى كماله [illegible] لا يمكن [illegible] تبيين [illegible]

انه لا اكشف من العلمين قوله لا يمكن استيناف جواب سوال نشا من كلام السابق فانه لما بين فيما سبق ان كمال الكشف عن وجه الاعجاز ثابت لهذا العلم
كان مظنة ان يقول بل يمكن لواحد من العلماء بقواعد البلاغة ان يدرك وجه الاعجاز بالكمال حقيقة لمهارته في العلمين فقال لا يمكن ذلك
بطريق الكسب ام لا فلا يدخل كنه بلاغة القران تحت علم عالم بهذا الفن الا من علم الله تعالى فالحصر في قوله الا من علمه
المجرد اعدا الفنين لا ارباب السليقة لا يستقيم تفريع قوله فلا يدخل على ما قبله اذ لا توبيخ ان كان الحق عدم دخوله تحت علمهم
وذلك انه يجعل منشا السوال المقدر مجموع ما ذكر من الامرين وهو ان كمال الكشف ثابت لهذا العلم وان الوجه في ذلك سليقة فتقديره
هكذا هل يمكن لواحد من البلغاء ان يدرك وجه الاعجاز بحقيقته لمهارته في علم البلاغة او سليقته ويحمل الجواب نفي الامكان العادي مطلقا
والتعليل بقوله لامتناع الاحاطة صحيح ايضا ولا شبهة في ان ارباب البلاغة السليقية يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة في هذا العلم
هذا العلم اجمالا ويعرفونها بسليقتهم في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها كما صرح به الفاضل المحشي في شرح
قول صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصياغة للمعاني مطبقون على ان المجاز ابلغ من الحقيقة وان قدرت في قوله لامتناع
الاحاطة بهذا العلم مضافا الى لطايف هذا العلم اي اللطايف والخواص المستفادة منه فالامر ظاهر فعلى هذا التوجيه يكون قوله فلا يدخل كنه بلاغة
القران او حصرا حقيقيا كما هو الحق لا اضافيا فان قلت هل رجعت فيما سبق عدم توريث التعرض لاحوال ارباب السليقة قلت
ذلك على تقدير ان يحمل منشا السوال المقدر الامر الاول فقط كما ذهب اليه المحشون بقي هاهنا بحثان الاول ان المفهوم من كلامه انه لو حصل
الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب لدخل كنه بلاغة القران تحت علمه وفيه منع لان الذي يعرف بهذا العلم هو ان الحال الفلاني يقتضي
اعتبار الفلاني وبمجرد ذلك لا يعرف ان القران معجز بل لا بد مع ذلك ان يعرف ان ما لا بد منه في تحقق الاعجاز متحقق في القران والامور
التي يجب رعايتها مرعية فيه حق الرعاية وهو موقوف على معرفة كنه حال المخاطبين وكيفيتها واشتمال القران على الاعتبارات مناسبة لها
على ما ينبغي وهي لا يعرف بهذا العلم الثاني انه اذا اعتبر في الخواص الا فادة كما اشار اليه في المفتاح وبين ان يعرف المخاطبون خواص
تراكيب التنزيل فحينئذ لا يدخل كنه بلاغة القران الا تحت علمه انت ما تحل [illegible] وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس اه الاستعارة
بالكناية عند المصنف ان يشبه شيء بشيء في النفس فيسكت عن اركان التشبيه سوى المشبه والمشبه به ووجه التشبيه واداته سوى المشبه و
الاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به ويدل على ذلك التشبيه المضمر في النفس والايهام ان هذا لفظ له

معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد كما ان اليد مثلا معنيين قريب هو العضو المخصوص وبعيد هو الطريق المراد بها ههنا على التوجيه الاول والترشيح
ان يذكر شي يلائم المشبه به ان كان في الكلام تشبيه او المستعار منه ان كان فيه استعارة او المعنى الحقيقي ان كان فيه مجاز مرسل كما في
قوله عم اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا فان اطولكن ترشيح لليد وهو مجاز عن النعمة قيل ذكر الاستاد على الوجه الثاني من هذا القبيل لان المراد
بالوجوه على هذا التوجيه هو العضو المخصوص واثباته لله تعالى مجاز عقلي بل كل استعارة تخييلية كذلك عند المص فتامل او انه من شرح الشريف
للمفتاح ان الترشيح انما يكون للمجاز اللغوي لا العقلي هذا او اعلم ان هذا القدر من البيان يكفي ههنا واما تفصيل المذاهب الاخر [illegible]
بتوره وقد جرينا في هذا على اصطلاح المص وما يتفرع على ذلك من الايجاب فسيجي في البيان ان ساعد بالتوفيق الالهي **قوله** اثبات الاستار
لها استعارة تخييلية وذكر الكشف ترشيح **قوله** والقران فعلان بمعنى المفعول اه قيل القران اسم لما يقرء كالقربان لما يتقرب به الى الله تع
وقيل هو في الاصل مصدر استعمل في المفعول اما مهموز من القرء بمعنى الجمع سمي به اما لانه مجمع الكمالات او لانه مجمع الحقايق والاحكام
واما غير مهموز من قريت الماء في الحوض جمعته او من القرى بمعنى الضيافة والقران مأدبة كرمه الله للمومنين وقيل فعال من المقارنة
لما قورن فيه اللفظ الفصيح بالمعنى الصحيح تم الظاهر من كلامه ههنا ان المصدر اعني القران جعل اولا بمعنى المفعول اي المقروء ثم نقل الى المجموع
المتلو اعني الكلام المنزل على نبينا عم ويمكن ان يكون نقله حال كونه باقيا على معناه المصدري ثم المراد لقوله جعل اسما للكلام المنزل
على النبي عم بان الشخص الذي جعل لفظ القران علما له بذكر ما يعينه يكفي في تعيينه العهدي للحق الكلام والنبي لكونهما معهودين عند السامعين
وليس المراد بعرف ماهية القران حتى يجب ان يزيد ويقول المنقول عنه بالتواتر المكتوب في المصاحف كما في شرح الكشاف **قوله**
ونظمه تاليف كلماته اه النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك وفي الاصطلاح تاليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني متناسبة الدلالات
على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المرتبة المسوقة المعتبرة دلالاتها على ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي وبهذا اختار
الشيخ وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على مطلق التركيب جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ **قوله** على حسب
ما يقتضيه العقل في الصحاح لكن على حسب ذلك اي على قدره وعدده وكلمة حسب اذا كان مجرورا بحرف الجر فالسين فيها متحركة والا
فهي ساكنة وربما يسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول **قوله** فلهذا اختار النظم على اللفظ اي لكون جانبي اللفظ والمعنى ملحوظين في النظم
وفي الاعجاز اليه وقد يقال انما اختار عليه احترازا من سوء الادب اذ المعنى الاصلي للفظ هو الرمي والاسقاط وبالجملة انه غرض معنى اصليا

اهليا للنظم حتى توجد فيه النظم وذلك بل يتفرع عليه كمعنى التكلم للفظ **قوله** ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلمات كالدرر تمثيل
الاستعارة ان يكون مكنية بان يشبه الكلمات في النفس بالدرر ويثبت النظم لها تخييلا وان يكون مصرحة بان يشبه ترتيب الكلمات في النظم
الدرر في السلك ويطلق النظم الموضوع للمشبه به على المشبه ووجه اللطافة اما احتمالها للوجهين على ان يكون قوله لطيفة وصفا مقيدا
للاستعارة او ما في الاستعارة مطلقا من افادة المبالغة بادعاء ان المشبه عين المشبه به على ان يكون وصفا مادحا او تضمنها تشبيه
كلمات القران بالدرر على ان يكون قوله واشارة اه بيانا لوجه اللطافة لا اشارة الى فايدة زايدة كما في الوجهين الاولين ويكون الوصف المذكور
مقيدا كما في الاول **قوله** تغمده الله بغفرانه يقال تغمد السيف اي جعله في غمده اي غلافه وحاصل المعنى ستر الله ذنوبه وحفظه عن المكروه كما
يحفظ السيف بالغمد **قوله** من الكتب المشهورة بيان لما فان قلت القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه واذا كان من الكتب المشهورة
بيانا لما لزم ان يكون هو ايضا كتابا بل ان افعل التفضيل ههنا اعني اعظم من جملة ما اضيف اليه وهو عبارة عن القسم الثالث قلت
الكتاب هنا الكتب بمعنى الجمع وهو مما يصدق على بعض المصنف يرشدك اليه قولهم الكتاب الاول في الممكنات الكتاب الثاني في الالهيات وغير ذلك ولو سلم
فهو من قبيل عموم المجاز بان يراد بالكتاب ما يعم المعنى الحقيقي اعني الكل والمعنى المجازي اعني البعض **قوله** تمييز اعظم لان المشهور وان كان فيه
دالا على نفع القسم الثالث بما اشتهر بين الاقوام وتقرر لدى الخواص والعوام لانه لا يكون حينئذ نصا في المقصود هو الاعظمية باعتبار
النفع لجواز ان يكون باعتبار اخر **قوله** من جهة الترتيب فيه اشعار بان انتصاب ترتيبا على التمييز والجهة قد يستعمل بمعنى العلة والسبب وهو المراد
ههنا وقد يستعمل بمعنى الطريقة والطرز كما سياتي **قوله** فلكل سنده مراتب اه دفع لما قيل من ان الترتيب وضع كل شي في مرتبته واذا كان
الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه افعل التفضيل اعني احسن لم يتصور ان يكون القسم الثالث احسن منها ترتيبا ووجه الدفع ظاهر كلا
ثم اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما سنصرح به لا يخل بحسن الترتيب لجواز ان يقع المسئلة في موقعه اللائق بها ويكون مع ذلك
مشتملة على زيادة خصوصا اذا كان الحسن المذكور بالقياس الى كتب اخر **قوله** فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر عليك اسم فعل او تعدى بنفسه كما كان
بمعنى الزم واذا تعدى بالباء كما في عليك به كان بمعنى استمسك لا ان الباء زايدة في المفعول تقوية لعمله كما ظنه الرضي ثم كون كتب الشيخ مقصدا
لما ذكره سواء كان هذا المقال من قوله وان تثبت ان يعرف صدق هذا المقال اشارة الى ان الترتيب يتفاوت قوة وضعفا كما هو الظ
ام الى كون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تعيين الشي بضده كما قيل وبضدها تتبين الاشياء وتصريحه بان لا ترتيب في

58

كتب ان الشيخ حيث شبهها بقطع القطع فتناثرت لالئه قوله وهو تهذيب الكلام فقد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكناية كان التقرير بيانه

بالعبارة وليس هيهنا كثير معنى فلذا لم يلتفت اليه ثم تقابل ان تقول تهذيب الكلام تنقيحه وتطهيره من المعايب والزوايد فكيف يوصف القسم

الثالث مع اشتماله على الحشو والتطويل والتعقيد والجواب ان هذا بالقياس الى باقي الكتب المشهورة قوله متعلق بمحذوف تفسيره جميعا

الفائدة العامة في حذف الشيء ثم تفسيره زيادة تمكينه في القلب لان الشيء اذا بين بعد تطلع النفس يكون اوقع فيها قوله اول بان مع

الفعل فان قلت لم لا يشتهر المصدر تقدير ان المصدرية مع الفعل دون ما المصدرية معه قلت لان ان حرف مصدري اعرف في

ذلك من ما ذا الاخفش ذهب الى انه اسم يقتضي عايدا اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل الذي يتفرع عليه المصدر

والفعل وان كان متاصلا عليه في الاشتقاق قوله وهو موصول الموصول الاسمي وهو ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد كالذي واخواته وصلته جملة

خبرية كونها وحرفي وهو ما اول ما بليه من الجمل بمصدر كان وما المصدريتين واختلف في لزوم كون صلته جملة خبرية والاكثرون على جواز

امرا ونهيا قال الفاضل الرضي عدم جواز ذلك قيل ولعل وجهه ان وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر لا طلب

فيه وفيه بحث لان الامر والنهي الموصولين بان المصدرية انما يأولان بمصدر ماخوذ من المادة التي يدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه

بان قم او بان لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه وانما كان الدلالة بالصيغة فقط على ان فوات الامرية في

الموصول بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور

ثم ان المصدرية ان المخففة من المثقلة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها له هذا ثم ان في نحو والخامسة ان غضب الله عليها اذ

لا يفهم الدعا من المصدر الا اذا كان معمولا مطلقا نحو سقيا ورعيا لا الموصول لا يحتاج الى عايد بل لا يجوز ان يعود اليه الحرفية

كما سبق ثم كون الصلة مبينة للموصول وعدم امكان جعله جزء الكلام الا بها يقتضيان كونهما كشيء واحد مرتب الاجزاء فالترتيب

معتبر بين الموصول والصلة كلا وبعضا حيث لا يجوز تقدم كل الصلة عليه ولا جزء الا بين اجزاء الصلة فيجوز تقدم بعض اجزائه

على البعض الا اذا ادى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفي فلا يجوز اعجبني ان زيدا ضربت لانه مع ما بعده في تاويل المصدر

اتصاله بما يتصل المصدر ويجوز اعجبني ان اعطيت درهما زيدا وكما لا يجوز تقدم نفس الصلة على الموصول لا يجوز تقدم معمولها لان رتبة

العامل قبل رتبة المعمول فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء قوله كتقدم جزء

[illegible]

ل

جزء من ان الشيء المرتب الاجزاء عليه قيل فيه تسامح لان الجزء لم يتقدم في المفروض على الشيء المرتب الاجزاء بل انما تقدم بعض الاجزاء المرتبة

على البعض الاخر فالوجه ان يقال على ما قبله وانت خبير بانه اذا تقدم في الذكر جزء اللفظ الذي جزؤه بعد طائفة من اجزائه على ما

في الاجزاء لزم تقدمه على ما يتقدمه فلزم تقدم ذلك الجزء نفسه على ذلك اللفظ ايضا اذ ليس التقدم على اللفظ نفسه الا بالتقدم على جميع

اجزائه هيهنا كذلك كما تحقق في نظيره الدور المستلزم تقدم الشيء على نفسه فتوصيف الشيء بالمرتب الاجزاء لبيان الواقع لا اشارة

الى منشا لزوم الفساد وبعد التوجيه يتبين جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا قوله اذا كان ظرفا او شبهه المراد بالظرف هيهنا اسم الزمان والمكان

وبشبهه الجار والمجرور لانه يحتاج الى الفعل ومعناه احتياج الظرف اليه ولان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم

ظرفا اصطلاحا لان كثيرا من المجرورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق الظرف على مجموع المجرورات اطلاقا للاسم الاغلب على المجموع فاطلاق الظرف عليه من قبيل الاستعارة لمشابهته

او على المجرور مطلقا اطلاق اسم الاخص على الاعم قوله قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة وجه الاستدلال بالاية الثانية

ان المقصود بالنهي الرحمة بالزانية والزاني لا مطلق الرحمة وهذا المقصود انما يظهر بجعل الظرف معمولا للرافة مقدما عليها واما وجه الاستدلال

بالاية الاولى فلان الظرف في معموله اذ لم يكن معمولا للسعي فاما ان يكون جوابا للسؤال كانه لما قال فلما بلغ الغلام الحليم اعني اسماعيل

الحد الذي يقدر فيه على السعي قيل مع من فقال مع ابيه كما ذكره الجمهور وفيه ان ذكر الجواب قبل ذكر منشا السؤال مما لا وجه له واما ان يكون

حالا من السعي مقدما عليه كما ذكره صاحب الفوايد اي بلغ السعي كاينا معه وفيه ان المعنى لا يساعده اذ المراد انه بلغ حد ان يسعى مع ابيه

في اشغاله وحوائجه بحيث كان الصحة بينهما في السعي لا انه بلغ سعيا مصاحبا اباه اي سعي ابنه على تقدير المضاف في معه كما لا يخفى على الذوق

السليم وما اورد على هذا القايل من ان الحال المتوسط بين الفاعل والمفعول انما هو عن المقدم عند عدم القرينة المعينة فلا يرد عليه لان لزعم

القايل وجود القرينة الحالية المانعة من الحالية عن فاعل بلغ اذ لا فايدة يعتد بها في قوله معه كما اعترف المورد واما ان يكون ظرفا لغوا

معمولا لبلغ وفيه انه يقتضي ان يكون البلوغ الولد والوالد مرتبة السعي معا والقول بان المراد من السعي المسعى وهو الجبل المقصود اليه

بانشاء فلا يحد وهو في اللغوية تكلف لا يصار اليه ثم في الاستدلال على تقدم معمول المصدر بقوله فلما بلغ معه السعي نظر لان الكلام في تقدم معمول

المصدر المنكر والسعي مصدر معرف والفرق ظاهر لان من يسلم عدم جواز التقديم على ما ذكر يتاول المصدر بان مع الفعل وهذا التاويل في المنكر دون

المعرف كما تقرر في النحو فلا تقريب لما ذكره قوله والتقدير تكلف فيه بحث وهو ان تقدير الفعل في الاية المذكورة بان يقال بلغ السعي

ثم ان كان علة عدم جواز التقدم لضعفه في العمل لكان الشيطر [illegible]

مع السعي وان كان تكلفا لكن تقدير المصدر المقدم على ان يكون المذكور مفسرا له من فنون البلاغة ظاهر لان كمال سعيه في المصالح امر
في حداثة سنه امر مقصود وفي الحذف ثم التفسير دلالة على ذلك على انه يجوز ان يكون معه ظرفا لغوا معمولا لبلغ اي بلغ مع ابيه ما ذكر اي
معنى اللبث والصحبة على ان يكون مرادفا عنده بلا ملاحظة معنى التعلق في المدخول نحو فلان يتقي مع السلطان اي يتقي عند
السلطان لم يرد ان التقي صادر من السلطان ايضا اوضح لذا يرد ذلك المحذور والذي ذكر في اللغوية بل يكون حاصل المعنى بلغ في صحبة ابيه
متخلقا بخصاله بلا مفارقة من اول وجوده الى اوان حد السعي بحيث كان مستقلا في اخلاقه وهذا معنى مقبول قال بعض الفضلاء الحق ان
الوجه الراجح في المصدر ان لا يتقدم معموله مطلقا عليه ويجوز رجحاني الظرف لاختفاء صورة ان والتوسع فيه مع ان القرار جوز تقدم
صلة ان المصدرية عليها مطلقا فاذا قصد نكتة مقتضية لتقدم معمول الظرف عليه تقدم في علم البلاغة بلا تكلف لان البلاغة ملتفت الى
الى اللطف المعنى بعد ان كان لما ارتكبوه وجه مساغ في العربية وان كان مرجوحا فاذا وجد ناظر فاما قدما على المصدر فان رأينا فيه نكتة يحصل بتقديم
معموله عليه حملناه معمولا له والا حملنا على وجه اخر بحسب اقتضاء الاحوال فظهر ان الاحسن في كلام المصنف ان يحمل الظرف متعلقا بمحذوف تفسيره جمعا
او ليس فيه نكتة التقديم سوى السجع قوله وليس كل ما اول اه دفع لما يقال من ان التقدير ضروري لان المصدر مأول بان مع الفعل وان اذا
كانت مصرحا بها لا يجوز تقديم ما في حيزها عليها عند الجمهور فكذا ما هو في حكمها اجاب بانه ليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء الا ترى ان المأول
ههنا هو ان مع الفعل يدل على الزمان والمصدر ليس كذلك وفيه نظر اذ المناسب ان يكون المأول في حكمه حكم ذلك الشيء فما اول به الا في
وما اول المصدر عند العمل الا لاجله لان ضعفه ان لا يعمل مستقلا لمشابهته الفعل عرضا به لا اسم الفاعل لعطاء معناه كما تقرر في النحو قوله مع ان الظرف
مما يكفيه رائحة من الفعل الذي يعمل فيه ما هو ابعد من العمل كحرف اسم الاشارة في نحو قوله فاذا القرى [illegible] وغير ذلك
والمراد بالظرف ههنا الحقيقي اعني الزمان والمكان بدليل انه حكم بوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه وهو انما يستقيم فيهما لان ما يقع في الزمان
والمكان لا يمكن انفكاكه عن مطلقهما وان انفك عن خصوصهما وانما لم يتعرض لشبه الظرف اعني الجار والمجرور لانه لما ثبت كفاية رائحة الفعل مطلقهما
في العمل في الظرف الحقيقي ففي شبهه المعمول بواسطة الحرف اولى ولهذا جمع الظرف مع الاظهار في موضع الاضمار في قوله ولهذا اتسع
في الظروف ليشمل شبه الظروف ايضا وقد مر اطلاق الظرف على شبهه ومن الاتساع في شبه الظرف عمل معنى حرف النفي فيه عند البعض كما في قوله
وما انت بنعمة ربك بمجنون اي انتفى بنعمة ربك عنك الجنون ومما نحن فيه كقول ابن حرب وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم

المرجم اي ما حديثي عنها [illegible] قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل عدم لزوم تأويل المصدر العامل في الظرف بان مع الفعل لما سبق
الاشارة اليه من ان ذلك التاويل لاجل العمل ولما ثبت الاتساع في الظروف جاز ان يعمل فيها المصدر لما فيه من معنى الفعل بلا احتياج
الى تاويله بالفعل نظرا فان قلت كان القياس ان يقدم هذا الجواب على الجواب الاول لان حاصله منع لزوم التاويل وحاصل الاول
تسليمه فلم عكس قلت لان التاويل هو المشهور فلذلك قدم تسليمه هذا وقد يحمل قوله مع ان الظرف اه اشارة الى جواز تقديم معمول الظرف على
ان المصدرية اذا كانت مصرحا بها وليس كذلك اذ لا تصريح لقوله مما يكفيه رائحة من الفعل لان عدم تجويز تقديم ما في حيز ان عليها ليس
مبنيا على الضعف في العمل حتى يصار الى الجواز في الظرف لكفاية رائحة الفعل بل مبناه لزوم تقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه كما سبق
على ان الموجود في الصورة المذكورة نفس الفعل لا رائحته قوله ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها اما ان يكون ما لم يتسع فيه مقام ال
اتسع بتضمينه معنى الفعل المتعدي اي اعتبر فيها ما لم يعتبر في غيرها واما ان يكون في موقع المصدر اي اتسع فيها اتساعا لم يعتبر في غيرها قوله
وهو الزائد المستغنى عنه في العبارة مسامحة اذ قد ذكر في الباب الثامن ان الحشو هو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا كما في قوله
فاورثني تملكه صداع الرأس والقلقا فان الرأس في الصداع مستغنى عنه والتطويل ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ
الزائد متعينا كما في قوله والفى قولها كذبا ومينا فان الكذب والمين بمعنى واحد فاحدهما لا على التعيين زائد فتعبيرهما بالزائد ليس بمناسب ظاهرا
كما سيأتي اللهم الا ان يقدر الزيادة فيما سيأتي بمعنى الزائد كما يشعر به تمثيل المصنف للحشو المفسد بالندى في قوله ولا فضل فيها للشجاعة والندى كما هو الظاهر
وان كان في عبارة الشيخ [illegible] قوله ويجيء الفرق بينهما في باب الاطناب اللام في الفرق للعهد والمراد الفرق الاصطلاحي المتعارف بين
ارباب المعاني وهو الذي ذكرناه الان وما ذكره ههنا قيل انما يفيد الفرق بحسب المفهوم لا الصدق فان المودى واحد وقد يمنع بان التطويل على ما ذكر
ههنا اخص من الحشو وقد اعتبر في الاول كون الزيادة على اصل المراد دون الثاني فالكلام الذي في محله حشو وليس بتطويل اذ لا بد فيه ان يكون اصل الكلام
في محله وحشو صفة له قيد وانت خبير بان المراد بالزائد في الحشو ايضا هو الزائد على اصل المراد اذ هو المعتبر في الفن فتامل قوله يتوخى اي يصعب
وفي تفسير التعقيد بعمل الكلام اه تنبيه على ان المصدر اعني التعقيد من المبني للمفعول قوله فابلد الاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا
الى الايضاح والتجريد اختار في الاول لفظ القابل وفي الاخيرين لفظ الافتقار ايماء الى ان الاحتراز عن الاخيرين اهم من الاحتراز
عن الاول واراد بالاختصار ما يقابل التطويل ليشمل الاطناب والايجاز والمساواة ثم انه قدم في اللف الحشو على التطويل

لكونه اهم في مقام بيان موجب تغيير القسم الثالث وعكس ناظر بهائي الى انه اشار اهتماما بذكر الاختصار لان مؤلفه مختصره وتلخيصه وقدم ناظر
التعقيد على ناظر الحشو رعاية للسجع قوله الفت مختصرا انما اختار الفت على اختصرت مع ان مؤلفه اختصاره اشعارا بان ليس مطمح نظره
اختصار مصنف السكاكي بل تاليف مختصر يتضمن ما فيه قوله يتضمن ما فيه جعل القسم الثالث ظرفا للقوة بعد تضمنه معظم ما فيه مما فلا
عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الاستدلال وعلمي العروض والقوافي ورفع المطاعن عن القرآن لان هذه المباحث لواحق لعلمي المعاني والبيان
كما نبه عليه كلام السكاكي حيث شرعه في هذه المباحث قوله وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته المراد بالحكم القضية من قبيل اطلاق اسم
الجزء الذي يدور عليه الكل وجودا وعدما عليه والانطباق الاشتمال وفي قوله على جزئياته حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه
وهو موضوع وفي قوله يستفاد احكامها تصريح بذلك المضاف المحذوف واللام فيها لام الكمال فمعنى التعريف قضية كلية تشتمل على
احكام جزئيات موضوعها يستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية على احكام جزئيات موضوعها استخراج تلك الاحكام منها
بالقوة القريبة بجعل القضية المذكورة كبرى لصغرى احكم فيها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئياته وتلك الاحكام المستخرجة
يسمى نتايج وفروعا وتلك القضية يسمى اصلا والاستخراج تفريعا والمثال ما ذكره انه ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق في الكلام
حذف والضمير في ينطبق على جزئياته استخدام لانه راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالظاهر تلك القضية الا ان قوله
فانه ينطبق على ان زيدا آه يلايم التوجيه الاول ولا يبعد ان لا يرتكب في الكلام حذف ولا استخدام اصلا بان يشبه الفروع التي هي النتايج
بجزئيات الكلي في اندراجها تحت الاصول كاندراج الجزئيات تحت كليها ثم يطلق عليها الجزئيات مضافة الى ضمير الحكم المراد به القضية
استعارة تصريحية فالمراد باحكامها الاحكام التي فيها والانطباق الاشتمال قوله كقولنا كل حكم القيته الى المنكر يجب توكيده قال
في شرح المفتاح قال في الديوان التوكيد بمعنى التاكيد عربية مولدة واعترض عليه بان عبارة ديوان اللغة هكذا التاكيد لغة في التوكيد وقد يقال هذه
عربية مولدة آه والظاهر ان قوله هذه عربية مولدة ابتداء كلام في بيان لغة التوكيد والقرينة عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد
في هذا الموضع واقول ذكر في المغرب الوكادة بمعنى التاكيد ليس بثبت وهذا قرينة على ان مراد صاحب الديوان ما ذكره قوله
فانه ينطبق على ان زيدا قايم اي ذلك القول يشتمل على حكم ان زيدا قايم او يصدق مفهوم موضوعه عليه قوله بان يقع هذا الكلام مع المنكر
فان قلت الكلام مع المنكر اي الملقى اليه ان كان مجردا عن التاكيد فالصغرى ممنوعة وان كان مؤكدا يلزم من صدق الكبرى تاكيد المؤكد وهو

وهو تحصيل الحاصل قلت يختار الثاني ويمنع لزوم تحصيل الحاصل بناء على ان معنى الكبرى وكل كلام القي الى المنكر يجب ان يجعل مؤكدا اي مشتملا على التاكيد
حين الالقاء فلا يفيد [illegible] تاكيدا الى الملقى حتى يتعين [illegible] ويلزم تحصيل الحاصل والمثال المذكور فتامل قوله في احسن الامثلة تنويع
ما فيه تعريف [illegible] من التنزيل او كلام البلغاء نقل عن الشارح انه قال الاخصية بالنظر الى انه يلزم في الشواهد ان يكون من كلام
من يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج عرفي حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين يريد ان الاخصية
ههنا باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا بلا عكس لجواز ان لا يكون المثال من كلام من يوثق به وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان
متباينين اذ لو اشترط في كل منهما ان لا يقصد به الغرض المقصود من الاخر مع ما قصد فيه يتحقق التباين الكلي في الصدق ايضا لكن يكون الجزئي الذي قصد به
الايضاح والاثبات معا واسطة وان لم يشترط ذلك فالظاهر يتحقق التباين الجزئي وهو العموم من وجه الا ان يراد من قوله [illegible]
في يكون الشواهد اخص ايضا ولذلك قال ربما لكن تلك الارادة بعيدة بقي في قوله واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج بحث
اذ لو اراد انه خارج عن مفهومي الامثلة والشواهد فلا دخل له في الاخصية فهو مسلم وان اراد الخروج عما صدق عليه فلا نفيد في عدم دخلهما
في الاخصية لان هذين المفهومين ايضا مقولان بالعرض على ما تحتهما الا ترى انه لو قيل الماشي الضاحك اخص من الماشي اذ قد اعتبر في الاول
قيد زايد لم يتوجه ان يقال ذلك القيد خارج عما صدقا عليه فلا دخل له في الخصوص فتدبر قوله من الالو وهو التقصير يجوز ان يكون لم آل من كلام
على معناه الحقيقي اعني لم اقصر من غير احتياج الى تضمينه معنى المنع كما في التعدي الى المفعولين حتى يصار الى حذف المفعول الاول وذلك بان يكون
جهدا حالا من فاعله بمعنى مجتهدا او مصدرا للحال المقدرة اي لم آل مجتهدا او مجتهدا جهدا او يفهم منهما عدم التقصير في الاجتهاد وعلى هذا يجوز
تنازعهما في تحقيقه والعامل هو الاول او يكون متعلقا بالالو بحذف الجار اي لم اقصر في جهدي في تحقيقه ولا يجوز ان يكون تمييزا من النسبة
الى الفاعل ويكون جهدا فاعلا في المعنى اي لم يقصر الاجتهاد في تحقيقه بناء على انهم صرحوا بان الفعل مسند الى المميز في الاصل فلا يكون الفعل
المذكور بمعنى ما يلاقيه في الاشتقاق مجازا في التعدي كما اشار اليه السكاكي في قوله معنى طاب زيد نفسا وطاب زيد ابوه الفرح عمرو وامثالها نحو
قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان عيونا فاعل للتفجر لا للتفجير او الفعل المذكور اعني لم يقصر انما يلاقي في الاشتقاق التقصير الذي
بمعناه الالو لا نفس الالو وهو مقتضى تلك القاعدة الممهدة هذا ويجوز ان يضمن الالو معنى الترك فيكون جهدا مفعولا اي لم اترك
جهدا ونقل عن ابي البقاء ان لم آل من افعال الناقصة بمعنى لم ازل فيكون جهدا منصوبا على الخبرية بمعنى جاهدا او نائم الحمل على …